ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

التحولات الاقتصاديه: بناء أسس الازدهار الجديده

يوليو
2024

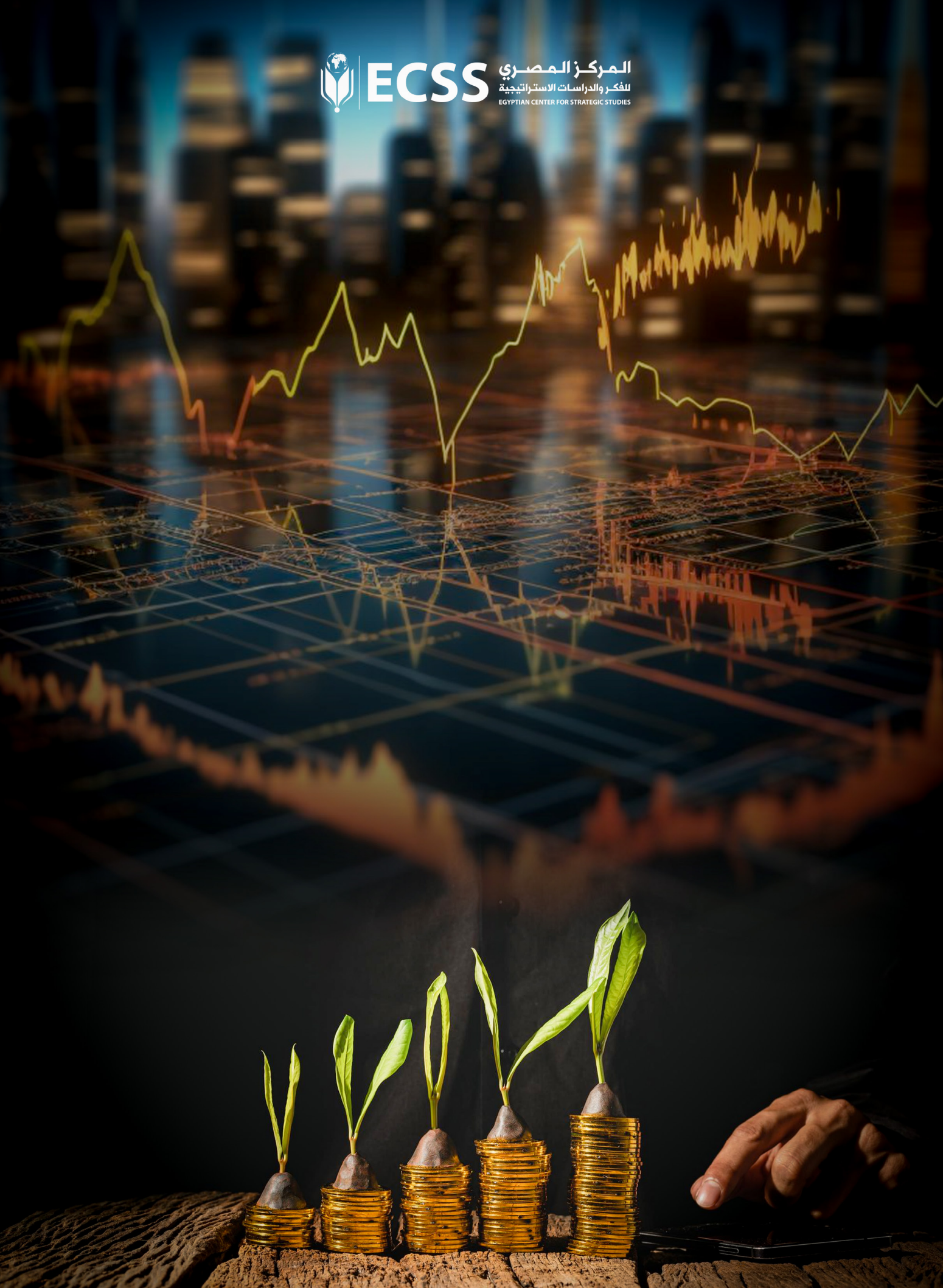
ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

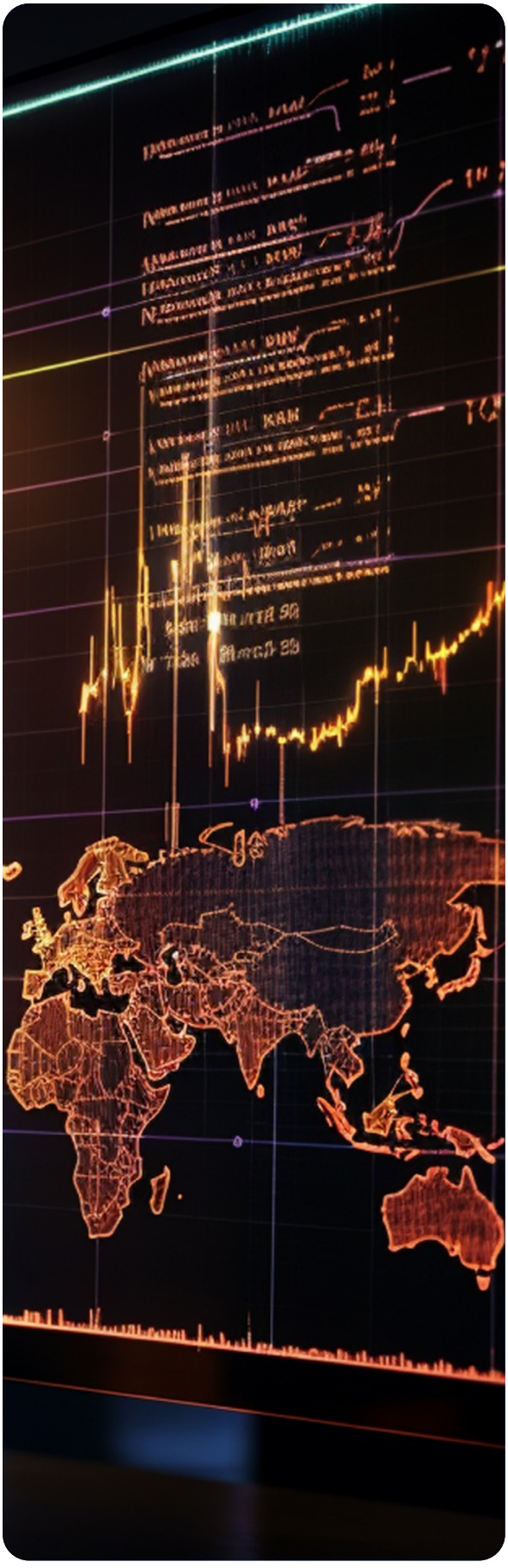

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه
شادي هلال
دعاء عبد المنعم
د. أحمد سلطان

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 قفزات متتالية: كيف تعافى الاحتياطي النقدي المصري من تداعيات الأزمات العالمية؟

10 أهمية تنويع الاقتصاد المصري لتقليل الاعتماد على مصادر محددة

16 جذب الاستثمار الخاص..... جهود الدولة وحدود الفعالية

22 «السياسات الحكومية وتأثيرها على زيادة صادرات القطاع الزراعي في مصر»

26 طفرة الشمول المالي تُواجه تحدياتٍ وتُبشر بمستقبلٍ واعد

31 تحالفات إبداعية: شراكات مبتكرة لأفق جديد للقطاع العقاري بمصر

36 سياسات دعم المنتجات البترولية في مصر: بين الواقع والمأمول

48 الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة

تقديم

في قلب منطقة الشرق الأوسط، تبرز مصر كإحدى الركائز الاقتصادية الأساسية التي شهدت تحولات جذرية خلال السنوات الأخيرة. ومع تعافي الاقتصاد المصري من تداعيات الأزمات العالمية التي أثرت على الاقتصاديات الكبرى، اتخذت الدولة المصرية خطوات جادة لتنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على مصادر اقتصادية محددة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ومن خلال جذب الاستثمار الخاص، تبذل الدولة المصرية جهودًا ضخمة لتفعيل الأطر اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على لعب دور أكبر في دفع عجلة التنمية. على الرغم من التقدم الملحوظ، لا تزال هناك حدود للفعالية تتطلب المزيد من الإصلاحات والابتكار، وتعزيز الشمول المالي الذي يظهر إمكانيات واعدة لمصر، ويشير إلى التزام الدولة بتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

من جانب آخر، يلقي العدد الحالي الضوء على القفزات المتتالية التي أظهرتها احتياطيات النقد الأجنبي بالدولة المصرية، والتي تعكس قوة الاقتصاد المصري ومرونته في الاستجابة للتحديات العالمية. كما أن التغيرات الجوهرية التي حدثت في ملف دعم المنتجات البترولية تُعد من المواضيع الحيوية التي توازن بين الواقع والتطلعات، بينما تتسارع الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة، مما يعزز من التزام مصر بالتحول إلى مصادر الطاقة المستدامة.

من خلال استعراض هذه المواضيع المتعددة، يسعى العدد الحالي إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير هذه العوامل على الاقتصاد المصري ودورها في تشكيل مستقبل مشرق ومزدهر.

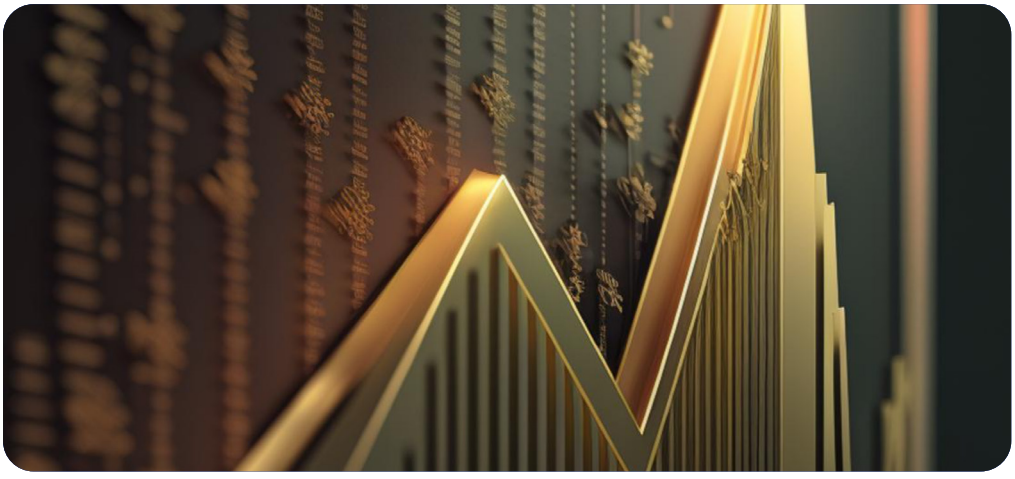

قفزات متتالية: كيف تعافى الاحتياطي النقدي المصري من تداعيات الأزمات العالمية؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **سجل الاحتياطي النقدي المصري أعلى مستوياته على الإطلاق خلال شهر مايو 2024 حيث سجل نحو 46.126 مليار دولار مقابل 41.057 مليار دولار المسجلة خلال شهر أبريل 2024، كما أظهرت بيانات البنك المركزي المصري انكماش صافي عجز الأصول الأجنبية في مصر بواقع 586 مليون دولار في أبريل إلى 174 مليار جنيه مصري (3.68 مليار دولار) انخفاضًا من 200 مليار جنيه في نهاية مارس، وهو ثالث انخفاض شهري له على التوالي.**

تطور الاحتياطي النقدي المصري

تمكَّن الاحتياطي النقدي من استعادة زخمه منذ فبراير 2024؛ إذ حقق ارتفاعات متتالية منذ ذلك الحين وحتى شهر مايو 2024 محاولًا تجاوز تأثيرات الأزمات العالمية التي بدأت بجائحة كورونا عام 2020 حتى اندلاع الحرب الأوكرانية عام 2022 التي أثرت على كافة مصادر العملات الأجنبية، بداية من تراجع الصادرات والإيرادات السياحية وعوائد قناة السويس

بسبب توقف حركة التجارة العالمية واضطراب قطاع الشحن، وانتهاءً بتخارج استثمارات الصناديق المالية الأجنبية من الأسواق الناشئة. وفيما يلي توضيحًا لتطور الاحتياطي النقدي المصري منذ أوائل عام 2023 حتى مايو 2024:

الشكل -٦ تطور الاحتياطي النقدي (مليار دولار)

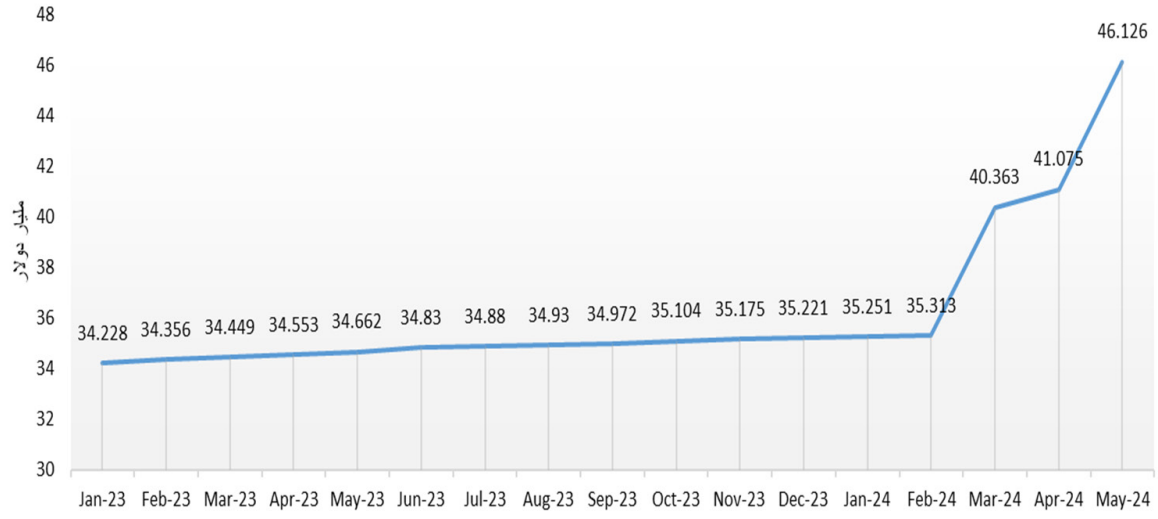

المصدر- البنك المركزي المصري- النشرة الإحصائية الشهرية.

يوضح الشكل أعلاه أن الاحتياطي النقدي المصري سجل أعلى مستوياته خلال مايو 2024 عند 46.126 مليار دولار مقارنة مع 34.228 مليار دولار المسجلة في يناير 2023، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنحو 34.7%. ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطي النقدي يستطيع أن يوفر احتياجات البلاد من المواد الخام اللازمة للإنتاج والسلع والخدمات الاستراتيجية، لمدة تتجاوز سبعة أشهر، وهو ما يعبر عن قوة الاقتصاد القومي.

مُحفزات ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري

جاءت الزيادة القياسية التي سجلها الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بدعم من عدد من العوامل المتتالية التي يُمكن عرضها على النحو الآتي:

1. **صفقة صندوق النقد الدولي:** جاءت صفقة صندوق النقد الدولي في مارس 2024، بزيادة قيمة قرض مصر إلى 8 مليارات دولار، بزيادة عن ثلاثة مليارات دولار، كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022 ليترتب على هذا الاتفاق عدة مؤشرات إيجابية فسيتم تحقيق فائض أولي في الموازنة، وتحقيق توازن بين الإنفاق والدين العام، بالإضافة إلى الإبقاء على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي، واستخدام السياسة المالية لدعم الفئات الضعيفة، كما سيتم مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف والتراكم التدريجي للعملات الأجنبية وعليه، سيتم مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأت ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2016-2019، بما في ذلك تحسين الحوكمة المالية، وخفض الاحتياجات التمويلية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإفساح المجال للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية (مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وتحسين إدارة المالية.

2. **صفقة رأس الحكمة:** أعلن رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» عن توقيع «أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر» بقيمة نحو 35 مليار دولار، لتكون علامة فارقة في مسار التنمية الاقتصادية المصرية. تركز الصفقة على تطوير مدينة «رأس الحكمة» الساحلية الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، والتي ستصبح مركزًا إقليميًا للتكنولوجيا والابتكار والتصنيع. تعتبر هذه الصفقة نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة مع موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي المتميز على مفترق الطرق بين الشرق والغرب، والإمكانيات الهائلة التي تمتلكها في مختلف المجالات، مما يجعلها وجهة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومن المتوقع أن يكون لمشروع "رأس الحكمة" تأثير إيجابي كبير على الاقتصاد المصري، إذ من المتوقع أن تُساهم الصفقة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 2% على الأقل خلال السنوات الخمس المقبلة. كما ستخلق الصفقة فرص عمل جديدة، حيث من المتوقع أن يتم توظيف 300 ألف شخص بشكل مباشر وغير مباشر خلال فترة تطوير المشروع، مما يؤدي إلى خفض مستويات البطالة في مصر والتي تبلغ نحو 7%. وستُساهم الصفقة في زيادة الصادرات المصرية من العقار السياحي والسكني.

3. **تعاون مصري أوروبي:** أعد الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات حجمها 7.4 مليار يورو (8.08 مليار دولار) لمصر تهدف إلى دعم اقتصادها وسط مخاوف من أن يؤدي الصراع في غزة والسودان إلى تفاقم المشاكل المالية في البلاد وذلك في ضوء زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» للقاهرة بهدف إجراء مباحثات حول دعم التنمية الاقتصادية في مصر وتخفيف تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة. ودائمًا الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم أجندة التنمية المصرية لعام 2030 لضمان استقرار الاقتصاد المصري الكلي على المدى الطويل والنمو الاقتصادي المستدام، وسيدعم التمويل وسيواكب التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الأولويات والأهداف المحددة بشكل مشترك، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز لاستثمارات القطاع الخاص بكل طاقته وهذا بدوره سيساعد على تخفيف التأثير الناجم عن الأزمات الدولية والإقليمية الحالية، بما يصب في صالح الاستقرار والأمن المشترك لكلا الجانبين. بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لجهود مصر المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار بها لتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار وبما يتماشى مع التزاماتها الدولية، وخاصة التزاماتها نحو الاتحاد الأوروبي.

4. **جهود مستمرة:** تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تحسين بيئة الاستثمار، إذ قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون الاستثمار الجديد، الذي يُقدم مزايا وتسهيلات للمستثمرين. كما تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين. كما تُشارك مصر في المؤتمرات الدولية للترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات. كما تُطلق الحكومة حملات إعلامية للتوعية بأهمية الاستثمار في مصر. وتسعى الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات.

ختامًا، تمكن الاحتياطي النقدي المصري من تجاوز التداعيات السلبية للأزمات العالمية التي شهدها على مدار الأعوام السابقة بفعل جهود الدولة الحثيثة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبدعم من صفقة رأس الحكمة، وحزمة الاتحاد الأوروبي، وتأمين قرض صندوق النقد الدولي.

أهمية تنويع الاقتصاد المصري لتقليل الاعتماد على مصادر محددة

شادي هلال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"مع تطور الأحداث الاقتصادية حول العالم ومع فترات الكساد الاقتصادي التي مرت بها الدول وجدت الدول أنه لا محال من تغيير الفكر الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصادر محددة الدخل خصوصا بعد مواجهات الحروب والصراعات الإقليمية التي لا تضر فقط الدول ذات الشأن، ولكن أيضا تضر الدول المحيطة بالمنطقة المشتعلة، فنجد أن الاقتصادات القوية غيرت رؤيتها إلى مجموعة متنوعة من القطاعات لتجنب الصدمات الاقتصادية والتقلبات. لما يحققه من استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة، ويخفف الاعتماد على مصدر أو مصدرين للدخل، ويقلل من ذبذبة النمو الاقتصادي. والتنويع الاقتصادي من أهم أهداف خطط التنمية للدول."

فالتنويع الاقتصادي هو عملية اقتصادية تقوم على توسيع قاعدة الاقتصاد من خلال تطوير قطاعات متعددة داخل الدولة بديلا عن الاعتماد على قطاع واحد أو قطاعين رئيسين.

نلقى الضوء في هذا المقال على أهمية التنويع الاقتصادي للدولة المصرية، حيث يعد التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية للحد من الاعتماد الكبير على قطاعات تصدير الغاز والسياحة وقناة السويس. فتحقيق التنويع الاقتصادي يعتبر ضرورياً لضمان استدامة النمو

الاقتصادي المصري خصوصا بعد ما واجهه الاقتصاد المصري من صدمات خلال العقد الأخير سواء لظروف خارجية أو لظروف داخلية وبهذا التنويع تقل المخاطر الاقتصادية.

قراءة في الوضع الاقتصادي المصري

نري دائما أن الدولة المصرية مهتمة بمراجعة وتقييم السياسات الاقتصادية المطلوبة بهدف تحقيق التوازن في ميزان التجارة المصري والذي يختلف حسب هيكل الديون الخارجية القائمة، ومن هنا نري أن أمام صانع السياسة الاقتصادية في مصر مهمات شاقة لترشيد الاستيراد وقصره على الواردات التي تصنع له التنمية الاقتصادية المرجوة. وإزاء هذه المشكلة الكبيرة، سيكون أمام هذا الاقتصاد طريقين رئيسيين لمقاومة تلك الضغوط: -

- فإما أن يكافح جاهدا لزيادة حجم الصادرات وضبط وترشيد الواردات.
- الاستسلام للمسكنات الاقتصادية والتوسع في الاستدانة من الخارج.

فبالرغم من زيادة الصادرات المصرية بالعام الماضي، فقد زادت أيضا قيمة الواردات، ليستمر الفارق بين الصادرات والواردات، وهو ما يعرف بالعجز التجاري، ولتصل نسبة تغطية الصادرات للواردات ما يزيد عن 50%، مما يدفع الدولة إلى الاقتراض المستمر لتغطية ذلك العجز بميزان المدفوعات. الأمر الذي يضغط على الاقتصاد المصري بشكل عام ويضغط على سعر صرف الجنيه المصري، مما يؤدي إلى انخفاضه أمام العملات الأخرى وبالتالي رفع التضخم في مصر.

الصادرات المصرية

قائمة الصادرات المصرية تواجه مشكلة يحاول جاهدا صناع السياسية الاقتصادية معالجتها في العقد الأخير وهي أن نوعية الصادرات قريبة الصلة بالمواد الخام والتي لا تحتاج لفنون الإنتاج المتطور أو التكنولوجيا فلذلك كثيرا ما تنخفض فيها القيم المضافة المحلية وبالتالي تنخفض القيمة المحصلة منها.

ومادام هيكل الصادرات المصرية مستمرا على وضعه بناء على الاحصائيات الحكومية، فإن السياسات الحكومية الرامية للنهوض بالصادرات يجب أن تصرف كل أدواتها لمحاولة تعديل هذا الهيكل. وإلا، فإن جهود الدعم الكمي للصادرات، واستهداف الحكومة لتحقيق إنجاز للصادرات غير البترولية لن تسفر إلا عن نتائج محدودة على صعيد التنمية التي يحتاجها بشدة الاقتصاد المصري حاليا.

الواردات المصرية

من ناحية الواردات المصرية من السلع والخدمات نجد أنها تتفوق باستمرار على الصادرات السلعية والخدمية كما أن المكون التكنولوجي في السلع والخدمات التي يصدرها للخارج يقل كثيرا عن المكون التكنولوجي فيما يستورده.

التحديات المرتبطة بالاعتماد على النفط والسياحة وقناة السويس

التقلبات السعرية: تعتبر أسعار النفط والسياحة عرضة للتقلبات العالمية. أي تراجع في أسعار النفط أو انخفاض في عدد السياح يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الإيرادات الوطنية.

التأثر بالأزمات: الأزمات العالمية، مثل جائحة كوفيد19-، وازمات الشرق الأوسط الجيوسياسية الحالية التي أظهرت كيف يمكن للأحداث غير المتوقعة أن تؤثر بشدة، مما يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل.

الاستفادة من تنوع الاقتصاد المصري

من قراءة الاقتصاد المصري يظهر اعتماده بشكل رئيسي على قطاع الخدمات وعوائد قطاع النفط والإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية، وعوائد السياحة ودخل قناة السويس، الأمر الذي يجعل الاقتصاد المصري متنوعاً، ومن المفترض أن يحمى هذا التنوع من التأثير السلبي للصدمات التي قد تصيب قطاعًا من هذه القطاعات، كما انه يتيح لمصر فرصة أكبر في المشاركة والاندماج في سلاسل الإنتاج والقيمة على المستوى العالمي.

ولكن النتائج من الواضح أنها غير مرضية والحقيقة أن مناخ الاستثمار والتنمية في مصر يحتاج إلى الاستدامة والمتابعة المستمرة عن كثب لمتابعة رسم السياسات والاستراتيجيات ولتصحيح وتذليل المعوقات، والقدرة على تقديم منتج منافس محليا ودوليا.

بالإضافة إلى ما سبق يجب على المجموعة الاقتصادية تدشين خريطة جديدة تكفل فرصا استثمارية حقيقية لرجال الأعمال والمستثمرين المصريين والعرب والأجانب، تمكنهم من خلق بيئة تنموية يستفيد منها الاقتصاد المصري مما يجعله قادرا على خفض معدلات البطالة، وخلق فرص عمل حقيقية، وللوقوف على ثمرات التنوع الاقتصادي ثمة حقيقة اقتصادية واضحة.

تغيير الهيكلة إلى بدأ الاعتماد على الذات

نقصد هنا أن تقوم السياسة الاقتصادية الجديدة بقطع خطوات جديدة في طريق الاعتماد على الذات. فكل نمو اقتصادي يجب أن يتمخض عنه زيادة الطلب على العمالة الوطنية، ويزيد من متوسط الأجر الحقيقي لهذه العمالة، ويكسبها مهارات إنتاجية جديدة، ويكبح جماح الغلاء في الاقتصاد، ويقضى على المسببات الداخلية والخارجية لهذا الغلاء، ويحافظ على علاقة مستقرة بين الأجور والأسعار.

ولتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة فعلى الاقتصاد المصري السعي نحو تحقيق هدف ذو أهمية كبيرة وهو تشجيع الاستثمارات المحلية وتحفيزها تحديدا القطاع الزراعي والصناعي المتوسط وليست الصناعات الثقيلة مبدئا.

وبحسبة اقتصادية بسيطة كفكرة تترجم في ارقام من قبل القائمون على المشاريع الاقتصادية، فإنه بالنظر إلى استصلاح الأراضي الزراعية لزراعة القمح بما أنه متصدر دائما الفاتورة الاستيرادية المصرية فإن ما ينفق له داخل مصر يعود على الاقتصاد المصري على مدى أعوام قليلة لأن العمالة مصرية و الأراضي مصرية والإنتاج يباع بالجنية المصري وخصوصا أن لدينا مصانع اسمدة يتم تصدير إنتاجها إلى الخارج فبمساعدة تلك الشركات لزيادة انتاجها من اجل دعم الزراعة المصرية نجد تنمية زراعية كبيرة وخصوصا اذا دخلت

الدولة شريكا في تلك الأراضي بالأرض مقابل نسبة محددة من المحصول لمدة عشر سنوات مثلا.

فنجد أن رؤية الحكومة جيدة جدا من خلال مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان الذي يهدف إلى توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي، مما يعزز من تنويع الاقتصاد ويقلل الاعتماد على الواردات الغذائية بالإضافة إلى مشروع الصوب الزراعية الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير، ولكن نحتاج إلى اظهار النتائج الحقيقية ونري أثرها على الاقتصاد المصري.

وفي مجال الصناعة يحتاج الاقتصاد المصري إلى دعم الصناعات التحويلية المتوسطة وخصوصا ذات الميزة الاقتصادية، فمثال ذلك تنشيط الصناعات الغذائية بناء على زيادة الرقعة الزراعية المصرية وبذلك تخدم السوق المصري وفي حالة التصدير تزيد قيمة المنتج.

وأيضا هنا نثمن جهود الحكومة المصرية في المشاريع الصناعية المختلفة منها مدينة الجلود بالروبيكي التي تهدف إلى نقل وتطوير صناعة الجلود في مصر، مما يساهم في تنمية هذا القطاع وزيادة صادرات المنتجات الجلدية بالإضافة إلى مدينة الأثاث في دمياط التي تهدف إلى تعزيز صناعة الأثاث في مصر وزيادة تنافسيتها على المستوى الدولي، مما يساهم في تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات، ولكن من المهم متابعة نتائج المشاريع وتذليل المعوقات لجنى الثمار وحصد ثمار الأموال المنفقة على تلك المشاريع.

ومن ناحية تشجيع الاستثمارات المحلية وتشجيع الصادرات

في البداية هنا وجب التنويه أن ليس كل الدين سيئا فالاقتراض يمكنه بالفعل تمويل الاستثمارات الحيوية وفقًا لعدة محددات توضح مدى الحاجة للاقتراض فالقروض الجيدة هي التي تستخدم في تمويل مشروعات تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بعد عمل دراسات جدوى للمشروعات التي سوف تستخدم تلك القروض في تمويلها والتأكد أن التدفقات المستقبلية للمشروع تغطى أصل القرض وفوائده.

فالحكومة عليها أن تقود تأسيس المناخ للقطاع الخاص وإذا فعلت ذلك سنجد أن القطاع الخاص يقدم استثمارا أكثر وتشغيل أكثر ولن يقتصر ذلك على القطاع الخاص المصري فقط بل سيمتد إلى القطاع الخاص الخارجي، والذى سيضخ استثمارات، وهذا يدفعنا لتوضيح «الأسس العلمية لتدخل الدولة في الاقتصاد»، فتدخل الدولة في الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه في ظل غيابها ستحصل الفوضى والأزمات الاقتصادية التي أثبتتها التجارب وعليه لابد من وجود تدخل للدولة بشرط أن يكون هذا التدخل مبني على أسس علمية، حيث أن الأصل في العلاقة هو التكامل والمشاركة وليس التنافس، حتى يتم ضمان استمرار سير النظام الاقتصادي.

لزيادة الصادرات

لابد من التأكيد على أهمية عمل استراتيجيات قطاعية ومتابعة عن كثب على فترات زمنية قريبة لمتابعة التغيير الهيكلي من اجل رفع معدلات التصدير، للقطاعات الإنتاجية والتدخل الفوري لتقليل تصدير المواد الخام، وضرورة عمل قيمة مضافة لها.

لترشيد الاستيراد المصري

فيجب الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لأنها البذرة التي تقوم عليه اقتصاديات الدول النامية خصوصا في مرحلة التحول والتغيير الهيكلي الاقتصادي.

الخاتمة

يعد تنويع الاقتصاد المصري خطوة حيوية نحو تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر أو مصدرين للدخل وذلك من خلال استغلال الفرص المتاحة وتبني استراتيجيات فعالة، وهو مفتاح لضمان مستقبل اقتصادي جيد وعليه فإن التنويع الاقتصادي ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو الاقتصادي في مصر وكيف يمكن للمبادرات الحكومية والشراكات مع القطاع الخاص أن تكون قاطرة للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

جذب الاستثمار الخاص..... جهود الدولة وحدود الفعالية

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يعد جذب مزيد من الاستثمارات الخاصة واحد من أهم أهداف الاقتصادات المختلفة المتقدمة والصاعدة؛ وذلك لما لها من أهمية كبرى في زيادة فرص التشغيل وتحفيز النمو الاقتصادي وزيادة الحصيلة الضريبية ودفع الصادرات وزيادة رفاهة المستهلك، وكذلك نقل أساليب الإنتاج التكنولوجية المتطورة عن طريق الاستثمارات الخاصة الاجنبية. وتزاد أهمية الاستثمارات الخاصة في مختلف الدول مع تتابع الأزمات الدولية وما يترتب عليها من انعكاسات محلية، وكذلك خلال فترات الانكماش للدورات الاقتصادية أو مواجهة صدمات العرض، ويفسر ذلك سعى الدولة المصرية لجذب مزيد من الاستثمارات الخاصة خلال المرحلة الراهنة.

استراتيجية الدولة لجذب وتحفيز الاستثمار الخاص (2016-2024)

المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (-2016 ابريل 2021)

تضمنت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (-2016 ابريل 2021) إجراء إصلاحات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة ومستدامة، وتحقيق التنمية الشاملة لمصر. ونفذت

الدولة خلال تلك المرحلة عدد من الإصلاحات الهيكلية في بيئة الاستثمار والتي تعد مطلبا مسبقا لجذب الاستثمار، فجاء إصدار قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والعمل على تكوين قاعدة إنتاجية كبيرة، والتركيز على زيادة قدرة القطاعات الصناعية على المنافسة والتصدير. وقد شهدت تلك المرحلة قيام الدولة بالدور الأكبر في الحياة الاقتصادية، وذلك لمواجهة الاثار المترتبة على الاضطرابات السياسية والأمنية (2011-2013) وما تبعها من اختلالات اقتصادية، مما دفع الاستثمارات الخاصة إلى الحذر والترقب.

مراحل تطور العلاقة بين استثمارات القطاع العام والخاص خلال 20 عام

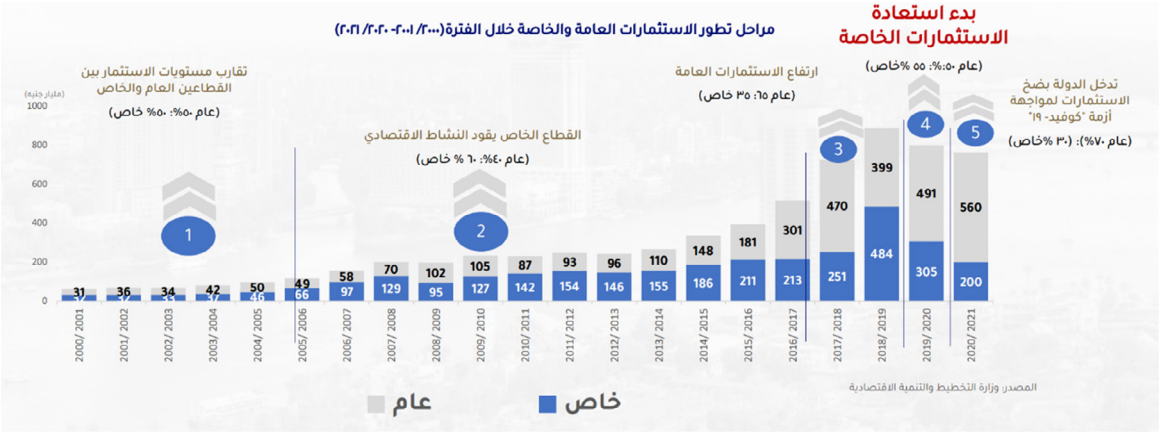

وقبل أن يستعيد القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية توالت الأزمات والصدمات العالمية، بدء من جائحة كورونا وصدمات التعافي منها، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد المحلي، فما كان على الدولة إلا أن استمرت في ضخ المزيد من الاستثمارات العامة، وتنفيذ العديد من المشروعات القومية، وذلك بهدف الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل خلال تلك المرحلة، وتهيئة مناخ الاستثمار ليصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية، واستكمال متطلبات تهيئة بيئة الأعمال لجذب القطاع الخاص مرة أخرى للقيام بدوره في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وتتمكن الدولة من التخارج الآمن من القطاعات الاقتصادية تباعا وتتجنب أثر المزاحمة.

المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي (ابريل -2021 مارس 2024)

وجاءت المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي على امتداد ثلاث سنوات (ابريل -2021 مارس 2024) تستهدف اجراء إصلاحات هيكلية بالقطاع الحقيقي بهدف زيادة مرونة الاقتصاد المصري ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية. وقد شملت محاور تلك المرحلة تحسين بيئة الأعمال، وتنمية دور القطاع الخاص في ظل تتابع الأزمات العالمية التي شهدتها تلك الفترة وما ترتب عليها من انعكاسات اقتصادية واجهت الاقتصاد المصري.

ومع اختلاف الأزمات التي شهدتها تلك المرحلة، إلا إنه اتفق تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي؛ فتوقف النشاط الاقتصادي خلال أزمة جائحة كورونا، واضطربت سلاسل الامداد خلال مرحلة التعافي من الجائحة، واضطربت مواطن انتاج السلع الاستراتيجية من النفط والغذاء في ظل الصراع الروسي الأوكراني، ولمواجهة تلك الأزمات المدفوعة بصدمات العرض كان لزاما على الدولة البحث عن بدائل محلية لتعويض نقص الامدادات المستوردة مرتفعة السعر، ولم يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وقد زاد من تعقد أوضاع الاستثمار انعكاسات تلك الأزمات على الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فأفرزت ثلاث تحديات داخلية تتمثل في تراجع قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات التضخم، ورفع أسعار الفائدة المحلية؛ فمع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية اتجهت رؤوس الأموال خارج البلاد فتراجعت قيمة العملة وارتفعت تكلفة الاستيراد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم فاتجهت الدولة لتطبيق سياسات نقدية انكماشية برفع أسعار الفائدة المحلية؛ وتؤثر كافة تلك العوامل على الاستقرار الاقتصادي للدولة وتعد تحديا رئيسيا للاستثمار الخاص، وتحد من فعالية جهود جذب الاستثمار الخاص.

المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي

وتشهد الفترة الحالية اطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الاصلاح الاقتصادي والتي تواصل فيها الدولة تبني العديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تستهدف مواصلة تطوير بيئة الأعمال، والمزيد من تمكين القطاع الخاص، ورفع نسبة مساهمته في الاستثمارات المنفذة إلى نحو 65%، وتعزيز مستويات الحوكمة والنزاهة والشفافية، وذلك من خلال مواصلة تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وبرنامج الطروحات العامة، وتحسين وحوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة، وضمان المنافسة والحياد التنافسي.

ومع قيام الدولة بتنفيذ سياسات الإصلاح الداخلية يلاحظ استمرار تتابع الازمات الخارجية واقترابها من الحدود المباشرة لمصر جنوبا مع السودان، وشرقا مع فلسطين وغربا مع ليبيا، لتزيد من تعقد الأوضاع الاقتصادية المحلية وتهدد مصادر النقد الاجنبي.

فعالية جهود جذب وتحفيز الاستثمار الخاص

يلاحظ أنه على الرغم من اعلان الدولة لاستراتيجية مرنة منذ عام 2016 يأتي ضمن أهدافها جذب وتشجيع الاستثمار الخاص، إلا إنها لم تؤتي بنتائجها المرجوة طوال تلك الفترة، ومع تعدد العوامل والمحددات التي تؤثر على جذب الاستثمار الخاص يجمع مفهوم مخاطر الدولة "Country Risk" كافة تلك العوامل والمسببات؛ إذ يضم عدد من المخاطر الفرعية التي تؤثر على قرارات المستثمرين وتؤثر على العائد من الاستثمار المتوقع كالمخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية والمخاطر السياسية وتمتد لتشمل أنواع أخرى من المخاطر – كالمخاطر البيئية- وفقا للظروف الخاصة بكل دولة. وتضم المخاطر الاقتصادية المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، فمع تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم تتراجع الاستثمارات الخاصة. أما المخاطر التمويلية فتتضمن العوامل المرتبطة بمخاطر سعر الصرف ومخاطر الائتمان، وتؤثر بشكل كبير على الاستثمارات الأجنبية. وتعد المخاطر السياسية هي الأكثر تأثيرا على جذب الاستثمار والتمويل للبلاد، وتشمل المتغيرات

المرتبطة بعوامل الاستقرار السياسي للدولة. وفي ظل الظروف الدولية والإقليمية والمحلية الراهنة، والتي تتسم بتعدد التحديات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع نسبة المخاطر، ترتفع حالة الشك وعدم اليقين التي تصاحب قرارات المستثمرين. وبشكل عام فإن تشجيع الاستثمار يتوقف على درجة الثقة التي يتمتع بها اقتصاد الدولة؛ فكلما كان المستثمر مطمئنا إلى الاستقرار الأمني والمعلوماتي والإداري يصبح لديه ثقة أكبر في اقتصاد الدولة بما يحفز على جذب الاستثمارات.

ومن جهة أخرى، فيلاحظ التراجع النسبي لتأثير بعض السياسات التي تم تنفيذها، من أهمها سياسات الائتمان؛ والتي تراجعت فعاليتها في ظل ارتفاع نسبة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد واستحواذ القطاع الحكومي على نسبة كبيرة من الائتمان المحلي تصل إلى الثلثين. وعلى صعيد أخر، فعلى الرغم من توجه الدولة لتنفيذ سياسات ملكية الدولة، إلا إنه يلاحظ اختلاف تأثير الاستثمار العام على الاستثمار الخاص؛ فمن جهة يعتبر مزاحم ويحد من تحفيز الاستثمار الخاص، ومن جهة أخرى يعد محفزا وذو تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص؛ ويتوقف طبيعة التأثير على القطاعات الاقتصادية والفترات الزمنية المختلفة، والظروف التي تمر بها الدولة. وبصفة عامة فان الخروج الكامل للدولة من النشاط الاقتصادي لا يعد مطلبا واقعيا أو إيجابيا.

واجمالا لما سبق،، فإنه لا يخفي تأثير تتابع الأزمات العالمية على مناخ الاستثمار العالمي والمحلي، وفي الوقت ذاته فإن سياسات الاستثمار تزداد أهميتها مع تلاحق الأزمات العالمية وانعكاساتها الاقتصادية، ومع وجود استراتيجية تستهدف جذب الاستثمارات الخاصة وزيادة مرونة الاقتصاد وتبيني الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة، فإن الأمر يستلزم العمل على مواجهة كافة العوامل التي تزيد من درجة المخاطر المختلفة التي تواجه الاستثمار الخاص، من خلال مواجهة التحيات الاقتصادية الهيكلية التي تؤثر على التصنيف الائتماني للدولة وقيمة عملتها وقاعدتها الإنتاجية ومعدل نمو اقتصادها واستقرارها الاقتصادي والتشريعي والإداري السياسي والامني، وكذا اتاحة فرص استثمارية ذات عائد صافي يتضمن علاوة مخاطر محفزة، فضلا عن ضرورة تخفيض، بل وإلغاء، عدد كبير من الرسوم التي يتحملها المستثمر قبل البدء في مشروعه الخاص، والتي تمثل عبء قد يدفع المستثمر للتوجه لدولة أخرى

تسهل إجراءات بدء ممارسة الاعمال. وبجانب جهود تحفيز الاستثمارات، فهناك أهمية كبرى لتفعيل إجراءات الرقابة على الأسواق، ومنع الممارسات الاحتكارية والتي تعد أحد معوقات دخول الاستثمارات الخاصة لبعض القطاعات الإنتاجية، مع ضرورة ضمان نزاهة العمل بالجهات الحكومية المختلفة لمنع الفساد ومواجهة البيروقراطية.

ولا شك في أن تحفيز الاستثمارات الخاصة من شأنه: زيادة قدرة الدولة على مواجه الأزمة الاقتصادية الراهنة من خلال زيادة الحصيلة الضريبية، وكذلك تخفيف العبء عن المواطنين من خلال اتاحة فرص عمل، بجانب أهمية الاستثمارات في تخفيض الأسعار المحلية من خلال زيادة العرض الكلي، وتدعيم قيمة العملة المحلية عن طريق تخفيض فاتورة الواردات ورفع قيمة الصادرات، وقد تدفع كافة تلك العوامل من معدلات النمو الاقتصادي بما يحقق الأهداف النهائية للاقتصاد المحلي.

«السياسات الحكومية وتأثيرها على زيادة صادرات القطاع الزراعي في مصر»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يُعد الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول في العالم، وذلك يتعلق بضمان توفير الغذاء بكميات كافية وجودة عالية لجميع سكان البلاد، ومصر بصفتها دولة ذات نمو سكان كبير واقتصاد نشط، تعد تحديات الأمن الغذائي من القضايا الحاسمة التي تواجهها. كما يُعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية للاقتصاد المصري، كما أنه يُعد من المصادر الرئيسية لدخل الملايين من المواطنين. ووفقًا للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، يوفر القطاع الزراعي حوالي 55% من احتياجات البلاد من الغذاء، ويعمل به نحو ثلث القوة العاملة المصرية، كما يساهم بنسبة تقدر بحوالي 10 – 15% من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، فالقطاع الزراعي يرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع الأسمدة الكيماوية والغزل والنسيج والصناعات الغذائية. كما أصبحت الصادرات الزراعية المصرية من أهم مصادر النقد الأجنبي، لاسيما في الوقت الحرج الذي تمر به البلاد إزاء تأثير فيروس كورونا ثم الأوضاع الجيوسياسية على مصادر الاحتياطي النقدي الأخرى.

“

أهمية القطاع الزراعي داخل الاقتصاد المصري

تولت الحكومة المصرية بدءً من عام 2014 رعاية مكثفة لقطاع الزراعة، حيث أولته اهتمامًا كبيرًا واستثمرت جهودًا كبيرة في تطويره، من خلال تقديم دعم كبير ومتواصل من قبل القيادة السياسية، والعمل على تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني، وتعزيز الصناعات المرتبطة بهما. كما تعمل الحكومة على توفير المستلزمات اللازمة للإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الأساسية بأسعار تضمن عائدًا مربحًا للمزارع، بالتعاون مع الجمعيات والتعاونيات الزراعية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من الأراضي المستصلحة لصغار المزارعين وشباب الخريجين، وضمان حماية المزارع والعمال الزراعيين من الاستغلال.

وقد شهد القطاع زيادة في الاستثمارات الحكومية في السنوات الأخيرة حيث بلغت الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة 31.8 مليار جنيه للعام المالي 2023/2022، مع تنفيذ مشروعات قومية كبيرة، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة من القيادة السياسية لأداء هذا القطاع وتهيئة بيئة الاستثمار المناسبة. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة عن إصدار عدة قوانين وقرارات لتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة والحفاظ على الأراضي الزراعية وزيادتها، بالإضافة إلى تعديلات على بعض التشريعات المتعلقة بالقطاع.

تماشيًا مع سعي الحكومة المصرية لتعزيز مساحة الأراضي الزراعية وحمايتها، وجعل الاعتداء عليها جريمة محظورة بهدف تقوية إسهام القطاع الزراعي في الناتج القومي، وضمان الأمن الغذائي لمصر وضمان توفر المواد الاستراتيجية، والحفاظ على استقرار أسعار المواد الزراعية في الأسواق، فقد هدفت الحكومة المصرية إلى تنفيذ مشروعات التوسع الأفقي، وتضمنت أبرز هذه المشروعات التي نُفذت خلال الفترة من (2014 - 2023) مشروع الدلتا الجديدة، ومشروع استصلاح مليون ونصف المليون فدان، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية غرب بحيرة ناصر بمساحة تزيد عن مليون فدان، بالإضافة إلى مشروعات أخرى ساهمت في زيادة المساحة الزراعية في مصر.

في إطار تعزيز الاتصال الدائم، وتضمناً للجهود الحكومية في تقليل حالات التعدي على الأراضي الزراعية، تم تحديث وتطوير شبكة محطات الحجر الزراعي في مختلف محافظات مصر. وفي عام 2016، بادرت الحكومة بمبادرة لتعزيز كفاءة أداء العمل في تلك المحطات، بهدف إنشاء قاعدة بيانات وطنية دقيقة تغطي جميع ملكيات الأراضي الزراعية وتقليل حالات التعدي عليها. كما تم تسهيل عمليات استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتطوير نظام الرقابة والإدارة على مختلف مستويات العمل، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات زراعية وفقاً لتوجيهات الدولة، ومراقبة وتنظيم عمليات صرف الدعم للمزارعين وفقًا لسياسات الدعم المعتمدة من الحكومة، بهدف تيسير وتقديم خدمات الدعم لـ 7 ملايين مزارع.

بعد اهتمام كبير وتوجيهات دقيقة من الدولة نحو قطاع الثروة الحيوانية، تم تحقيق نجاح كبير في زيادة القيمة المضافة والإمكانيات التنموية للاقتصاد الوطني. تم تعزيز الإنتاج الوطني للحوم والألبان من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية في المزارع ودعم الحملات القومية لتحصين الحيوانات ضد الأمراض، إلى جانب تطوير مجازر الإنتاج الحيواني والحجر البيطري، وإعداد دراسات متخصصة لتحسين السلالات.

خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2022، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي أدت إلى زيادة الإنتاجية وكمية اللحوم والألبان المتوفرة. تم صدور العديد من القرارات الوزارية لإعادة تشكيل اللجان الفنية المسؤولة عن الفحص الفني، من أجل مواءمة قراراتها المتعلقة بالاستيراد والتصدير مع احتياجات السوق والمتطلبات المحلية، والالتزام بالمعايير العلمية والفنية.

تم تنفيذ عدد من المشروعات الهامة لزيادة الإنتاجية من اللحوم والألبان بهدف سد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء، وزيادة التصدير، وإيجاد فرص عمل جديدة، بما في ذلك مشروعات لتحسين السلالات الحيوانية وتطوير مراكز تجميع الألبان. وتم إطلاق حزمة من المشروعات القومية الداعمة لتنمية الثروة الحيوانية، مثل إنشاء مزارع لتربية وتسمين الماشية وإقامة مجازر آلية ومصانع لتصنيع منتجات الألبان.

ونتيجة لتلك الجهود، ارتفعت صادرات مصر الزراعية إلى 2.6 مليار دولار بزيادة قدرها نصف مليار دولار مقابل نفس الفترة من العام الماضي، بحجم يتجاوز 4.5 مليون طن، كما بلغ إجمالي الصادرات الزراعية من الموالح نحو 1.98 مليون طن بالإضافة إلى تصدير 862.2 ألف طن من البطاطس الطازجة، لتحتل المركز الثاني في الصادرات الزراعية بعد الموالح.

مستهدفات الحكومة لقطاع الزراعة

تتمتع مصر بقطاع زراعي قوي وغني بالموارد، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر حوالي 9.5 مليون فدان مما يجعلها من الدول الزراعية الكبيرة في العالم. وفي الفترة الأخيرة شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا بالرغم من كونها حاصلات تنتج محليًا وعليه وضعت الحكومة توجهات استراتيجية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدي مواصلة جهود الاستصلاح الزراعي من خلال الاعتماد على المشروعات القومية للاستصلاح الزراعي وتوفير المياه اللازمة لذلك عبر معالجة مياه الصرف الزراعي أو تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية. ومن أهم تلك المستهدفات هو الوصول لمساحة رقعة زراعية لا تقل عن 12 مليون فدان حتى عام 2030؛ مقابل 9.6 مليون فدان خلال عام (2021/ 2022)، بمساحة محصوليه مستهدفة 21.5 مليون فدان. بالإضافة إلى التوسع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية (الخضر والفواكه إلى 14 مليار دولار بحلول عام 2030. زيادة مستويات التكثيف الزراعي لزيادة إنتاجية الفدان من القمح لتصل إلى 3.3 طن من خلال زراعة الأصناف عالية الإنتاج بهدف زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من القمح وتوسيع نطاق الكارت الذكي للفلاح ليصل عدد المستفيدين إلى نحو 5.7 مليون فلاح بحلول عام 2030.

في الختام، تتجلى النجاحات الملموسة التي حققتها مصر في تعزيز صادرات المنتجات الزراعية كمؤشر واضح على الجهد الضخم والإنجازات الهائلة التي تحققت على مستوى القطاعات المختلفة. يعود هذا الإنجاز إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في تحسين وتنمية القطاع الزراعي من خلال استصلاح الأراضي وتحسين نظم الري، بالإضافة إلى توفير الدعم اللازم للمزارعين المصريين من حيث المبيدات والأسمدة والبذور.

طفرة الشمول المالي تُواجه تحدياتٍ وتُبشر بمستقبلٍ واعد

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعرّف «الشمول المالي» بأنه إتاحة مختلف الخدمات المالية، كالحسابات المصرفية والقروض والتأمين، لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن مكان سكنهم أو دخلهم أو أيّة خصائص أخرى. ويتمّ تقديم هذه الخدمات من خلال قنوات رسمية موثوقة، وبجودة عالية وتكلفة مناسبة، مع ضمان حماية حقوق المستهلكين. ويُمثّل الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصةً تلك المتعلقة بخلق اقتصاد تنافسي ومتنوع. فعندما يتمكن جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية، يصبحون أكثر قدرة على إدارة أموالهم بشكل سليم، ممّا يُساهم في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص عمل جديدة.

وتسعى مصر، من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلى تعزيز الشمول المالي على مختلف المستويات. وتشمل هذه الجهود توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية لتشمل جميع المواطنين، حتى في المناطق النائية، وتنمية الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد، وتطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجاتهم، ووضع أطر عمل قوية لحماية حقوق المستهلكين في القطاع المالي والمصرفي. وإنّ تحقيق الشمول المالي يُساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فعندما يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة في النظام المالي الرسمي، يصبحون أكثر قدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي والاستفادة من ثماره. وبالتالي، فإنّ الشمول المالي ليس مجرد أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بل هو أيضاً أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق مجتمع أكثر استدامة.

طفرة الشمول المالي في مصر

شهدت مصر، كما هو الحال في معظم أنحاء أفريقيا، قفزة ملحوظة في معدلات الشمول المالي وامتلاك الحسابات المصرفية منذ عام 2011، وذلك بفضل سلسلة من مبادرات التمويل الرقمي التي تم إطلاقها. وتسارعت هذه الخطوات بشكل خاص منذ عام 2017 مع تشكيل «المجلس الوطني للمدفوعات» في البلاد، والذي أشرف على إطلاق نظام الدفع الإلكتروني «ميزة» للمدفوعات المحلية في عام 2019، بهدف تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية.

لعبت محافظ الهاتف المحمول دورًا رئيسيًا في هذا التقدم، حيث شهد عددها نموًا هائلاً بنسبة 74% بين عامي 2020 ويونيو 2023، مقارنة بنمو 34% فقط لأصحاب الحسابات ككل خلال نفس الفترة. ويعود ذلك جزئيًا إلى ترخيص وتمكين مقدمي خدمات محافظ الهاتف المحمول في القطاع الخاص اعتبارًا من عام 2020، بعد سبع سنوات من إطلاق شركات الاتصالات في البلاد لأولى محافظ الهاتف المحمول بالشراكة مع المقرضين التقليديين.

أدى هذا الانتشار الواسع لمحافظ الهاتف المحمول إلى زيادة ملحوظة في استخدام المدفوعات الرقمية. على سبيل المثال، عالجت شركة «إم إن تي حالًا» وحدها ما يقرب من 100 مليون دولار شهريًا عبر محافظها، بينما زاد عدد مزودي خدمات محافظ الهاتف المحمول المرخص لهم من قبل البنك المركزي المصري إلى 30 مزودًا بحلول نهاية يونيو 2023، حيث عالجوا معًا أكثر من 85 مليون معاملة شهرية بقيمة تزيد عن 10 مليارات جنيه مصري (323.7 مليون دولار).

ولم تقتصر فوائد محافظ الهاتف المحمول على المدفوعات فقط، بل شملت أيضًا توفير خدمات مالية أخرى مثل القروض الصغيرة وخدمات «الشراء الآن والدفع لاحقًا». وقد شهد الطلب على هذه المنتجات ارتفاعًا كبيرًا، خاصة من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة. وأدى هذا النمو في خدمات التمويل الرقمي إلى زيادة الشمول المالي بشكل كبير في مصر، حيث تشير التقديرات إلى أن تحويل المدخرات غير

الرسمية إلى حسابات مصرفية يمكن أن يقلل من نسبة البالغين الذين ليس لديهم حسابات بنسبة تصل إلى 6-8%.

وللاستفادة من هذا الزخم، أصدر البنك المركزي المصري العام الماضي لوائح لمنح تراخيص البنوك الرقمية، كما يدرس تفعيل الهوية الرقمية لتعزيز الإقبال على الخدمات المالية الرقمية. ويُظهر التقدم الملحوظ الذي حققته مصر في مجال الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة إمكانية التكنولوجيا الرقمية في تحويل المشهد المالي وإتاحة الخدمات المالية لملايين الأشخاص الذين كانوا محرومين منها في الماضي.

الإنجازات التي حققتها مصر في مجال الشمول المالي

يشهد قطاع الشمول المالي في مصر تقدمًا ملحوظًا، حيث وصلت نسبة المواطنين (16 سنة فأكثر) المشمولين ماليًا إلى 70%. في نهاية عام 2023، مقارنة بـ 64.8% في نهاية عام 2022. ويعود هذا الارتفاع الكبير، الذي بلغت نسبته 174% خلال الفترة من 2016 إلى 2023، إلى جهود البنك المركزي المصري والمبادرات والمشروعات التي تم تنفيذها على مدار السنوات الماضية، والتي ساهمت في دمج مختلف شرائح العملاء في القطاع المصرفي. وتعتبر مشاركة البنوك في هذه المبادرات عنصرًا هامًا في هذا النجاح، حيث شهدت نسبة الشمول المالي للسيدات ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 62.7% كما ارتفعت نسبة الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية (16 - 35 سنة) لتصل إلى 51.5%.

ويُعد تطبيق «إنستاباي»، الذي أطلقه البنك المركزي المصري في مارس 2021، أحد أهم العوامل التي ساهمت في تعزيز الشمول المالي. فقد حقق التطبيق نجاحًا هائلاً منذ إطلاقه، حيث وصل عدد مستخدميه إلى 26. مليون عميل حاليًا، قاموا بإجراء 300 مليون معاملة. ويهدف البنك المركزي إلى الوصول بحجم المعاملات إلى 800 مليار جنيه معاملات حتى نهاية العام الجاري. ويأتي نجاح «إنستاباي» نتيجة لعدة عوامل، أهمها سهولة الاستخدام، حيث يسمح التطبيق بتحويل الأموال لحظيًا

بشكل إلكتروني من أي حساب بنكي أو محفظة إلكترونية أو بطاقة ميزة، طوال أيام الأسبوع على مدار 24 ساعة. كما يتميز التطبيق بحدود مرتفعة للمعاملات، حيث تصل إلى 70 ألف جنيه للمعاملة الواحدة، و120 ألف جنيه يوميًا، و400 ألف جنيه شهريًا. ويُعد «إنستاباي» نموذجًا رائدًا للخدمات المالية الرقمية في مصر، ويساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي وتوفير خدمات مالية سهلة وبأسعار مناسبة لجميع المواطنين.

التحديات التي تعيق مسيرة الشمول المالي في مصر

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تقدمه. تأتي في مقدمة هذه التحديات انخفاض مستويات التعليم والمهارات المالية لدى بعض الفئات، خاصة في المناطق الريفية والمحافظات النائية، مما يُعيق قدرتهم على فهم المنتجات والخدمات المالية المتاحة. وتُشكل صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية تحديًا آخرًا هامًا، حيث تفتقر بعض المناطق إلى تواجد كافٍ للبنوك والمؤسسات المالية، مما يُجبر السكان على قطع مسافات طويلة للحصول على الخدمات الأساسية.

ويُعد قلة الوعي بمنتجات وخدمات الادخار والاستثمار من أهم العوامل التي تُثبط رغبة الكثيرين في الانضمام إلى المنظومة المالية الرسمية، مما يُعيق قدرتهم على الاستفادة من هذه الخدمات لتحسين حياتهم المعيشية. ولا نغفل أيضًا التحديات التكنولوجية، حيث لا يزال هناك فجوة رقمية كبيرة بين مختلف شرائح المجتمع، مما يُعيق استخدامهم للخدمات المالية الرقمية. وتُشكل هذه التحديات مجتمعة عقبات كبيرة أمام تحقيق الشمول المالي الشامل في مصر، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لرفع مستوى الوعي المالي، وتطوير البنية التحتية المالية، وتبسيط الإجراءات، وتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

التوقعات المستقبلية للشمول المالي في مصر

يُتوقع أن يشهد قطاع الشمول المالي في مصر طفرة نوعية خلال السنوات القادمة، مدفوعًا بجملة من العوامل الإيجابية، على رأسها استمرار الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتنامي الوعي بأهمية الادخار والاستثمار، واتساع نطاق التطورات التكنولوجية. فعلى صعيد الاستقرار، تُتيح البيئة الاقتصادية المستقرة بيئة مثالية لازدهار النشاط المالي، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، ممّا يُساهم في رفع مستوى المعيشة، وتعزيز القدرة على الادخار والاستثمار.

وتلعب التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، من خلال توفير حلول مبتكرة تُتيح الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة ويسر، خاصةً في المناطق النائية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض. وتشمل هذه الحلول تطبيقات الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من الأدوات التي تُسهل عمليات الدفع والتحويل، وتُتيح الحصول على القروض والخدمات التأمينية دون الحاجة إلى الحضور الشخصي في البنوك أو المؤسسات المالية.

وعلى جانب الوعي، تُبذل جهود حكومية ومجتمعية مكثفة لنشر الثقافة المالية، وتوعية الجمهور بأهمية الادخار والاستثمار، وفهم المخاطر المالية، واتخاذ قرارات مالية سليمة. وتشمل هذه الجهود برامج تعليمية، وحملات توعية إعلامية، وورش عمل تفاعلية، ممّا يُساهم في بناء قدرات مالية قوية لدى الأفراد، وتحفيزهم على المشاركة في النظام المالي الرسمي. وتُشير التوقعات إلى استمرار نمو معدلات الشمول المالي في مصر خلال السنوات القادمة، مدفوعةً بالعوامل المذكورة أعلاه. ممّا يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وخلق مجتمع مصري أكثر ازدهارًا ورخاءً.

تحالفات إبداعية: شراكات مبتكرة لأفق جديد للقطاع العقاري بمصر

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"يتفق مجتمع العقارات التجارية على أن العالم الذي نعيش فيه الآن سيظل عالمنا لفترة طويلة، حيث مرت فترة الذروة من جائحة كوفيد19- ولم نشهد تحولاً فجائياً إلى الحياة قبل الجائحة. بعد ثلاث سنوات من الأمل، أخيراً أدرك قادة الصناعة أننا لن نعود جميعاً إلى المكاتب بالتكرار نفسه، وبعضنا قد لا يعود إطلاقا. هذا يعني آثارًا عميقة على صناعتنا، بما في ذلك تأثيرات جانبية على وسط المدن وقطاعات العقارات الأخرى التي تعتمد على سوق مكاتب نشطة. لذلك، يحتاج المستثمرون إلى إعادة التفكير في استراتيجياتهم المالية بشكل جدي وطويل الأمد، فكيف تبدو الاتجاهات المستقبلية للقطاع العقاري؟"

يعد القطاع العقاري أحد أهم الأصول المكونة لمحافظ الاستثمار عالميا، إذ يساهم بحوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ويساهم إلى حد بعيد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المصرية، ولعل صفقة رأس الحكمة خير مثال على القدرات الكامنة للقطاع العقاري المصري، والتي يمكن استغلالها لجذب المزيد من الاستثمارات وتعظيم مساهمة القطاع العقاري بالناتج المحلي الإجمالي، خاصة وأن الطلب على العقارات يعد من الطلب المستدام المدفوع

بالنمو السكاني بمصر والتحسن في مستويات الدخول بمصر والإقليم، وهيمنت العقارات السكنية على السوق العقاري على الصعيد العالمي بشكل عام بحجم سوق متوقع بحوالي 499 ترليون دولار أمريكي في عام 2023، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 729 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2028 بمعدل نمو بحوالي 3.5%، أما عن السوق المصري، فيبلغ السوق العقاري بمصر حوالي 20 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 33.7 مليار دولار أمريكي في عام 2029 بمعدل نمو سنوي مركب بحوالي 10.96% خلال الفترة من 2024 – 2029، وفي ظل النهضة العمرانية التي تشهدها الدولة المصرية بمختلف مناطقها الجغرافية قد يبدو أن السؤال المنطقي هو هل تلك النهضة المصرية تتواكب مع الاتجاهات الحديثة في القطاع العقاري عالميا؟

دور أكبر للقطاع الخاص

خلال العقد الماضي، ركزت الحكومة المصرية بقوة على البناء والمعمار كمحرك رئيسي للنمو، والذي تواكب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح المدعوم من جانب صندوق النقد الدولي في عام 2016، قد يكون الدافع الرئيسي هو تحريك عجلة الاقتصاد، لكن عوامل الطلب الأساسي بالقطاع والمتمثلة في النمو السكاني الكبير أدى إلى خلق حاجة إلى تطوير مدن جديدة مثل العاصمة الإدارية الجديدة التي تقع على بعد حوالي 35 كم شرق القاهرة، والتي تعد أحد أضخم المشاريع العقارية خلال تاريخ مصر الحديث والمشروع الأضخم في أفريقيا والذي تبلغ تكلفته قرابة 60 مليار دولار على الأقل، ذلك المشروع إلى جانب شبكات الطرق الحديثة، وقدرات إنتاج الطاقة والتوسع في البنية التحتية للسكك الحديدية، تلك الجهود تزامنت مع حملة أوسع لتحقيق اللامركزية وخفض الكثافة السكانية بالقاهرة، خاصة وأنه وفقا لتقرير آفاق البنية التحتية العالمية الذي تم نشره في مجموعة العشرين، فمن المتوقع أن تحتاج مصر إلى استثمارات بقيمة 675.6 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من 2016 – 2040 لتلبية احتياجات البلاد من البنية التحتية وهو الأمر الذي يعد مستحيلا دون وجود تكامل بين الجهود الحكومية مع القطاع الخاص، ووفقا لذلك التقرير، فإن الحكومة ستكون

في وضع يمكنها توفير ما يصل إلى 445 مليار دولار من المبلغ المطلوب، بينما يُحْصَل على الباقي من جهات خاصة ومنظمات دولية، ونظرا للتحديات المالية التي تواجه الدولة المصرية، فمن المرجح أن يلعب القطاع الخاص الدور الأهم في توفير ذلك التمويل، وهو الهدف الرئيسي الذي تم لأجله تأسيس الوحدة المركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية، والتي تسعى إلى تعزيز التعاون لتمويل المشاريع وتقليل حاجة الحكومة إلى الاقتراض السيادي وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

وللتأكيد على أهمية الشراكة، كان من الضروري تحسين الأطر التنظيمية للقطاع العقاري بمصر، وقد اتخذت الحكومة العديد من القرارات الهامة التي تستهدف تحسين المعايير والامتثال، حيث وافق مجلس النواب المصري في مارس 2020 على قانون البناء الموحد، والذي ظل لسنوات عديدة محل نقاش، ولم يرى النور، حيث يستهدف هذا القانون معاقبة مخالفات البناء، ومعاقبة أي مسؤول للدولة يتغافل عن مثل تلك التجاوزات خاصة تلك التي تتعلق بالبناء على الأراضي الزراعية، كما أنه يسر عملية البناء على المطورين من خلال مد صلاحية تراخيص البناء من سنة إلى ثلاث سنوات، وقد تم الإعلان عن حظر عمليات البناء لمدة ستة أشهر بداية من مايو 2020 مع طلب وزارة التنمية المحلية من جميع مطوري المساكن الخاصة بوقف العمليات حتى تقديم خطط تلبي المتطلبات القانونية للبناء، ويمكن النظر إلى تلك القرارات بالإيجابية، حيث إن منع أعمال البناء غير القانونية على المدى الطويل سيخلق فرصا للمطورين لتلبية الطلب على الإسكان منخفض التكلفة وتحقيق الاستفادة بشكل أكبر للاقتصاد.

التحالفات الإبداعية

تطورت أشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص على مر السنين حيث تجاوزت تلك الشراكات مجرد الترتيبات الخاصة بالملكية والإدارة إلى ما تم وصفه في تقرير المبادئ العشرة لشراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص، والتي وضعها معهد الأراضي الحضرية «Urban Land Institute›s» والتي سماها باسم

«التحالفات الإبداعية» حيث تكتسب تلك التحالفات أهمية محورية بشكل متزايد في ثلاثة مجالات واسعة والتي تتمثل في تسهيل تطوير الأصول العقارية لتحقيق المنفعة العامة والخاصة المتبادلة، وتطوير وصيانة البنية التحتية الحيوية، وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة المرافق العامة وتوجيهها نحو مجتمعات مستدامة وصحية مرنة، تلك المجالات الثلاث يجب أن تتم في ظل تحول في آلية عمل القطاع العام والخاص مع بعضهم البعض حيث يجب أن يتحول القطاع العام من كونه جهة تنظيمية إلى جهة تيسيرية للمشروعات المجدية اقتصاديا، ويحتاج القطاع الخاص للانتقال من دور الخصومة إلى دوراً تعاوني وشفاف يركز على التفاوض على المشروعات التي تحقق منفعة عامة.

الأسهم العقارية الخاصة

للمستثمرين المؤسسين في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتي تتخذ شكل شركات الأسهم الخاصة العقارية Private Equity Real Estate Firms دوراً هام، حيث تساهم خبراتهم الكبيرة وشراكاتهم الاستراتيجية والرؤى الاستثمارية في تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص بنجاح، حيث أن للاستثمار المباشر دور فريد في الشركات أخذا في الاعتبار قدراتهم الكبيرة في قيادة تلك الشركات من خلال التأثير في هيكل ملكية وإدارة ونتائج تلك الشركات، حيث إنه بصفتهم مستثمرين وشركاء استراتيجيين، فإن لهم دوراً فعالاً في سد الفجوة بين الاحتياجات العامة والخبرات الخاصة، حيث يتمثل دورهم في توفير الاستثمار الرأسمالي اللازم (التمويل)، والاستفادة من الخبرات الطويلة بالقطاع العقاري، وضمان توافق المشروعات مع استراتيجيات الاستثمار الأوسع، ثم التخارج من تلك الاستثمارات بعد تحقيق أهدافه من خلال بيع مصالحهم في تلك الشراكات بين القطاع العام والخاص لمستثمرين آخرين وهو ما يعني أن فهم ديناميكيات السوق وجدوى المشروع وربحيته على المدى الطويل واستمرار وموثوقية تدفق الإيرادات والبيئة الاقتصادية والتنظيمية الأوسع كلها تعد عوامل رئيسية في نجاح الاستثمار المباشر بالشركات العقارية، وتؤثر في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعـد الشـراكات بيـن القطاعيـن العـام والخـاص وسـيلة معقـدة، ولكنهـا مجزيـة للتطويـر العقـاري علـى مسـتوى الاقتصـاد الكلـي وخدمـة الصالـح العـام، وهـي لا تخلـو مـن التحديـات، والتـي ترتبـط بمخاطـر تجـاوز التكاليـف للموازنـات المخططـة، ومـدى الالتـزام التـام بمعاييـر الجـودة، والالتـزام بمبـادئ الحوكمـة والشـفافية، وتحقيـق التـوازن بيـن الربحيـة والمنفعـة العامـة، لكـن ذلـك النمـوذج التشـاركي فعـال إلـى حـد بعيـد للوصـول إلـى المشـروعات واسـعة النطـاق، والتـي لهـا تأثيـرات كبيـرة وعوائـد مسـتقرة وطويلـة الأجـل وتسـاهم فـي الصالـح العـام وتنميـة المجتمـع، ويمكـن تحقيـق نتائـج فعالـة للغايـة فـي مشـهد الشـراكة بيـن القطاعيـن العـام والخـاص مـن خلال فهـم الفـروق الدقيقـة لذلـك النـوع مـن الشـراكات والاسـتفادة مـن مؤسسـات الاسـتثمار المباشـر وتعزيـز مكانتهـا كشـركاء اسـتراتيجيين.

سياسات دعم المنتجات البترولية في مصر: بين الواقع والمأمول

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

يُعد الدعم من القضايا الاقتصادية الحرجة، لما له من آثار مباشرة على عجز الموازنة العامة، وهو الأمر الذي يترتب عليه آثار إيجابية وسلبية في نفس الوقت على كافة قطاعات الدولة المختلفة. ولذلك فإن استمرار دعم المنتجات البترولية يلعب دورًا سلبيًا في قدرة قطاع الطاقة والنفط، حيث يؤثر على قدرته في النهوض، شهد قطاع الطاقة في مصر بعض التغييرات الهامة والتي اقتضت بالضرورة التخفيف التدريجي لقيمة دعم المنتجات البترولية، وذلك لأن مفهوم الدعم هو ما يمثل قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها بالأسواق المحلية سواء عن طريق الإنتاج أو استيراد بعضها من خارج البلاد.

تحتل مصادر الطاقة الأحفورية مثل النفط الخام والغاز الطبيعي مكانة خاصة في الاقتصاد المصري، إذ أن صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي طالما شكلت نحو 50% من إجمالي الصادرات المصرية في العديد من السنوات السابقة، وهو ما يعني أن موقع مصر في تقسيم العمل العالمي يمر حتمًا بإنتاج وتصدير الطاقة الخام، وهذا دون احتساب الصادرات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل السيراميك والأسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات. يضاف إلى هذا أن قطاع التنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي واستخراجهما هو أكبر قطاع جاذب للاستثمار

الأجنبي المباشر، وقد حظي قطاع الطاقة بنحو ثلثي إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ التسعينيات.

مر قطاع البترول المصري على مدار العشرين عامًا الماضية بعدة تحديات وتغيرات وأحداث سياسية واقتصادية دفعته لتنفيذ حزمة من المشروعات الاستراتيجية وزيادة الشراكات والاستثمارات الأجنبية والقومية محققًا أكبر عدد من الاكتشافات لتعظيم إنتاج مصر من الثروات البترولية والغازية.

إشكالية النفط في مصر:

تضطر الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد في توفير احتياجات السوق المحلية، وذلك مع تزايد استهلاك الوقود الأحفوري في مصر، وهو الأمر الذي يعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط الخام والضغط على بند المصروفات في الموازنة. وعليه، اعتمدت مصر بشكل رئيسي على استيراد احتياجاتها من المنتجات والمواد البترولية، حيث بلغت نسبة هذا الاستيراد من إجمالي الطلب المحلي نحو 10% عام 2004، وارتفعت النسبة إلى أكثر من حوالي 40% مع زيادة معدل الاستهلاك المحلي.

حيث إن استهلاك مصر من النفط ارتفع، خلال عام 2022، إلى حوالي 750 ألف برميل يوميًا، مقابل حوالي 644 ألف برميل يوميًا في عام 2021، وحوالي 598 ألف برميل يوميًا عام 2020. حيث نجد أن مستويات الاستهلاك قد سجلت أعلى مستوى لها بقرابة حوالي 836 ألف برميل من النفط في عام 2016، ثم تراجع إلى حوالي 801 ألف برميل يوميًا في عام 2017، وإلى حوالي 720 ألف برميل في عام 2018، وإلى حوالي 686 ألف برميل يوميًا في 2019.

تُظهر البيانات المعلنة ارتفاع استهلاك مصر من المنتجات النفطية، خلال عام 2023، إلى حوالي 81 مليون طن، أي بنسبة ارتفاع سنوية حوالي 6.3%، والتي تضمنت حوالي 35.5 مليون طن من المنتجات النفطية، وحوالي 45.6 مليون طن من الغاز الطبيعي، كما يوضح الشكل التالي معدلات الاستهلاك النفطي في مصر خلال السنوات الماضية.

وعليه يمكن القول، أن زيادة معدلات الاستهلاك النفطي وعدم وجود معادلة متزنة بين معدلات الاستهلاك ومستويات الإنتاج النفطي للدولة، يترتب عليها زيادة وفجوة كبيرة في فاتورة الاستيراد، مما يترتب عليه أعباء وضغوط على موازنة للدولة.

إجمالًا لما سبق، أي تكلفة يجب أن يكون لها عائد يقابل النفقات حيث يمثل بند الدعم خسارة اقتصادية ومالية على الدولة تحت مبدأ عدم تحقيق هذا العائد في حالة عدم وصوله لمستحقيه، وأن الغرض الأساسي من أي قرارات يتم اتخاذها بهدف تخفيض الدعم تكمن في محاولات إجراء تصحيحات أو تعديلات للتشوهات السعرية، وذلك لأن مفهوم الدعم يؤدي بالتبعية إلى سوء تخصيص الموارد، وعمليات الإفراط في الاستهلاك، وهو الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات زيادة ونمو الاستهلاك بصورة ملحوظة. بالإضافة إلى الزيادات الكبيرة التي تتحملها الدولة والتي يتبعها آثار سلبية تتمثل بصورة مستمرة في العجز المزمن للموازنة العامة من خلال فواتير استيراد المنتجات والمواد البترولية.

وبالنظـر إلـى واردات مصـر مـن المنتجـات والمشـتقات البتروليـة، نجـد أن مصـر اسـتوردت شـحنات وقـود بقيمـة بلغـت حوالـي 3.3 مليـارات دولار خلال الربـع الأول مـن العـام الجـاري 2024، بزيـادة تصـل حوالـي 6% مقارنـة بالربـع الأول مـن العـام الماضـي 2023، والـذي شـهد واردات نفطيـة بقيمـة حوالـي 3.1 مليـارات دولار. حيـث اسـتحوذت المنتجـات البتروليـة علـى حوالـي مليـاري دولار مـن إجمالـي فاتـورة الاسـتيراد، وذلـك بنسـبة حوالـي 70% خلال الأشـهر الثلاثـة الماضيـة، وباقـي قيمـة الـواردات تخـص شـحنات الفحـم والنفـط الخـام الـذي يوجـه إلـى معامـل التكريـر المصريـة. وعليـه شـهدت السـنوات الماضيـة (2023-2024) زيـادة حوالـي 40% مـن إنتـاج البنزيـن والسـولار، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل التالـي.

اسـتكمالًا لمـا سـبق، ارتفعـت قيمـة واردات مصـر مـن النفـط الخـام ومشـتقاته خلال الربـع الأول مـن العـام الجـاري (2024) بنسـبة حوالـي 5%، مقارنـة بالمـدة نفسـها مـن العـام الماضـي، وذلـك علـى خلفيـة زيـادة الطلـب محليًـا، وسـعي الحكومـة لتأميـن الوقـود لمحطـات الكهربـاء.

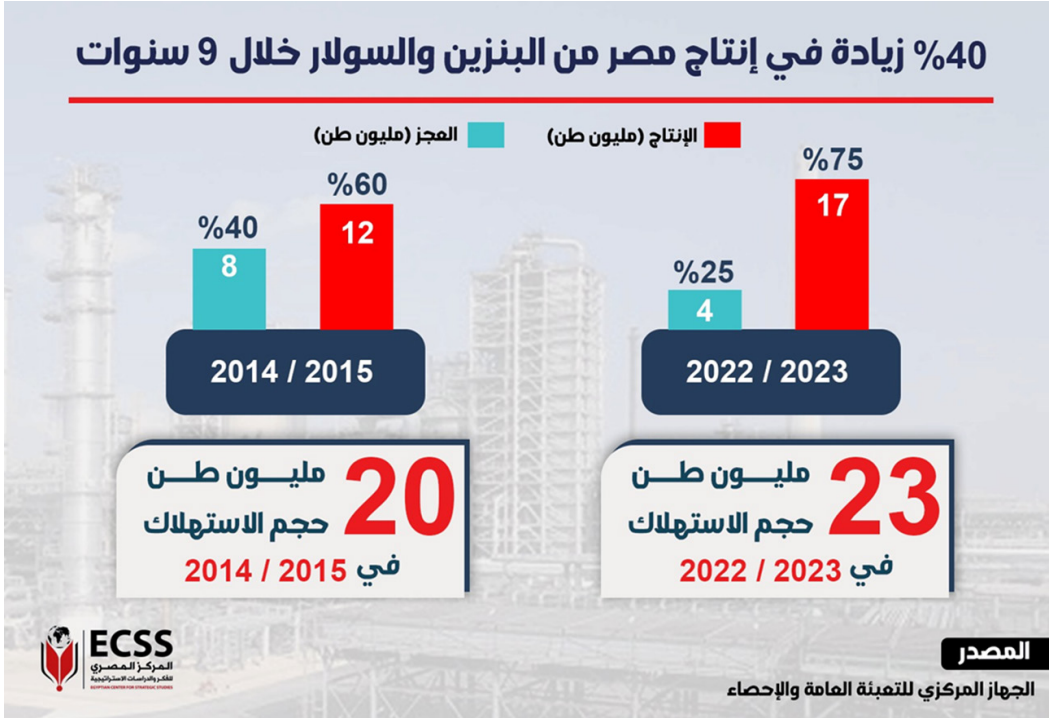

سجلت واردات مصر من النفط الخام ومشتقاته في الربع الأول من العام الجاري زيادة قيمتها حوالي 173 مليون دولار عن فاتورة المدة نفسها من عام 2022، البالغة نحو 2.94 مليار دولار، وبلغت قيمة فاتورة مصر النفطية في يناير الماضي حوالي 1.08 مليار دولار ومرتفعة بذلك بنحو 140 مليون دولار، مقارنةً بالمستويات المسجلة خلال المدة نفسها من عام 2023، التي بلغت حوالي 0.939 مليار دولار (كانت قيمة واردات مصر من النفط ومشتقاته في 2023 قد انخفضت بنسبة حوالي 6% على أساس سنوي، على خلفية انخفاض أسعار الوقود عالميًا، بعد ارتفاعها في 2022 بسبب الحرب الروسية الأوكرانية) ، وعليه تُشكل فاتورة دعم الوقود في مصر عبئًا إضافيًا على موازنة الدولة، كما يوضح الشكل التالي حركة واردات مصر من النفط الخام خلال الفترة السابقة.

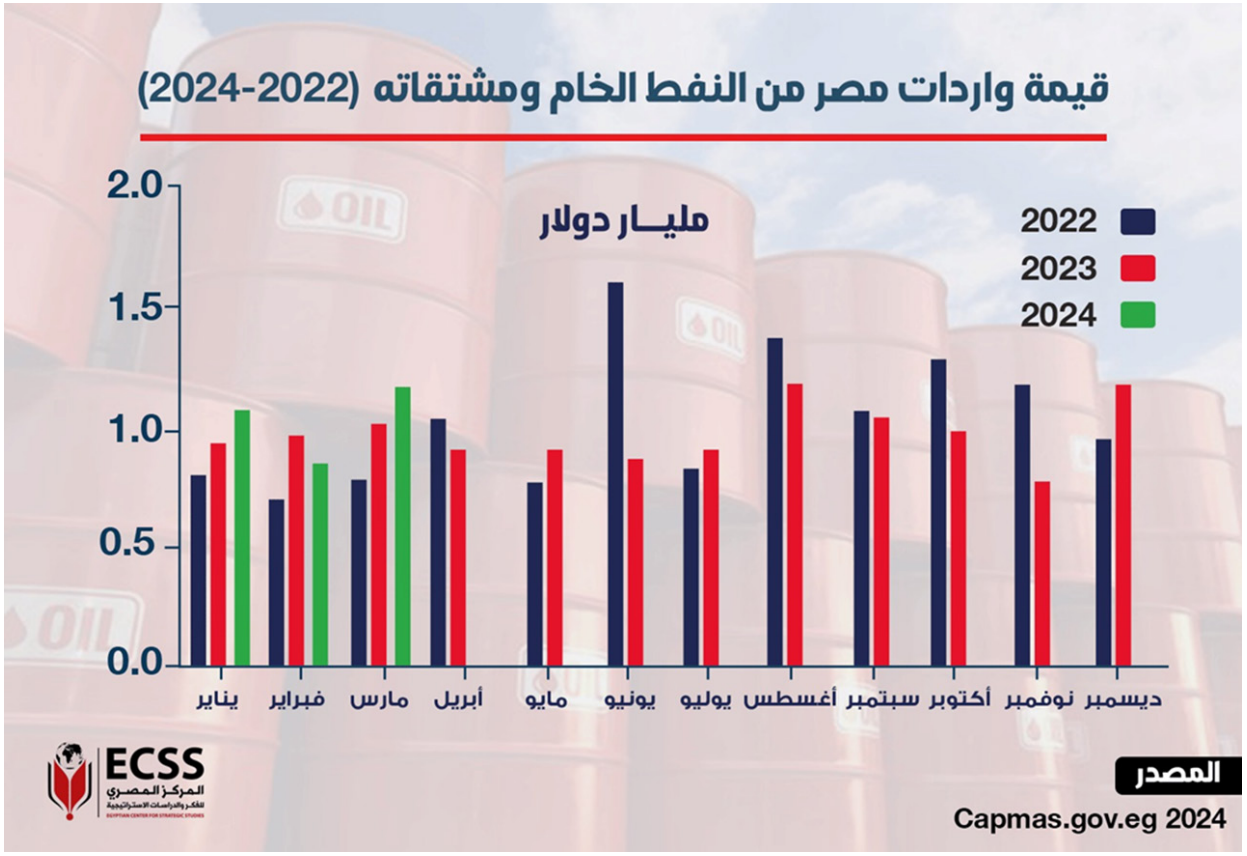

أمام ما تقدم، ما يحدث من اضطرابات في مياه البحر الأحمر حاليًا (هجمات الحوثيين كتداعيات للحرب على غزة) ساهم بشكل كبير في رفع أعباء التكلفة الفعلية على الدولة فيما يتعلق بالشحنات المستوردة من الخارج بنسبة حوالي 12% للثلاثة أشهر الماضية، إذ ترتبط مصر بعقود استيراد للنفط الخام والوقود من بعض أسواق آسيا، وترتبط مصر بعقد سنوي مع العراق لاستيراد كميات من الزيت الخام، كما تستورد شحنات من الكويت والإمارات والسعودية.

نجحت مصر العام الماضي (2023) في تحقيق حوالي 65 كشفًا جديدًا، انقسمت ما بين حوالي 51 كشفًا للنفط الخام، و14 كشفًا للغاز الطبيعي، في الصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء. حيث استطاعت إضافة حقول جديدة على خريطة الإنتاج، منها 5 حقول للنفط الخام والغاز الطبيعي تنتج حوالي 15 ألف برميل خام ومكثفات يوميًا، و144 مليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يوميًا.

احتياطيات النفط في مصر:

بشكل عام، توجد في الحقول المصرية للنفط حوالي 3 أنواع من النفط؛ الأول: هو الخام الخفيف والحلو الموجود في الحقول البرية بالصحراء الغربية، في حين يُستخرج النوعان الآخران -وهو من الخام المتوسط والحامض- من حقول خليج السويس وبلاعيم البحرية ويُجرى تكريره محليًا. حيث تظهر البيانات المعلنة استقرار احتياطيات مصر من النفط بنهاية عام 2023 عند حوالي 3.3 مليارات برميل، وكان أعلى مستوى سجله احتياطي مصر من النفط الخام عام 1987، إذ بلغ حوالي 4.7 مليارات برميل، مقابل حوالي 2.9 مليار برميل، وذلك في عام 1980، الذي يُعد أدنى مستوى له. حيث ظل احتياطي مصر من النفط الخام يتراوح صعودًا وهبوطًا ما بين مستويات حوالي 3.1 و4.7 مليارات برميل من النفط الخام، كما هو موضوح في الشكل التالي.

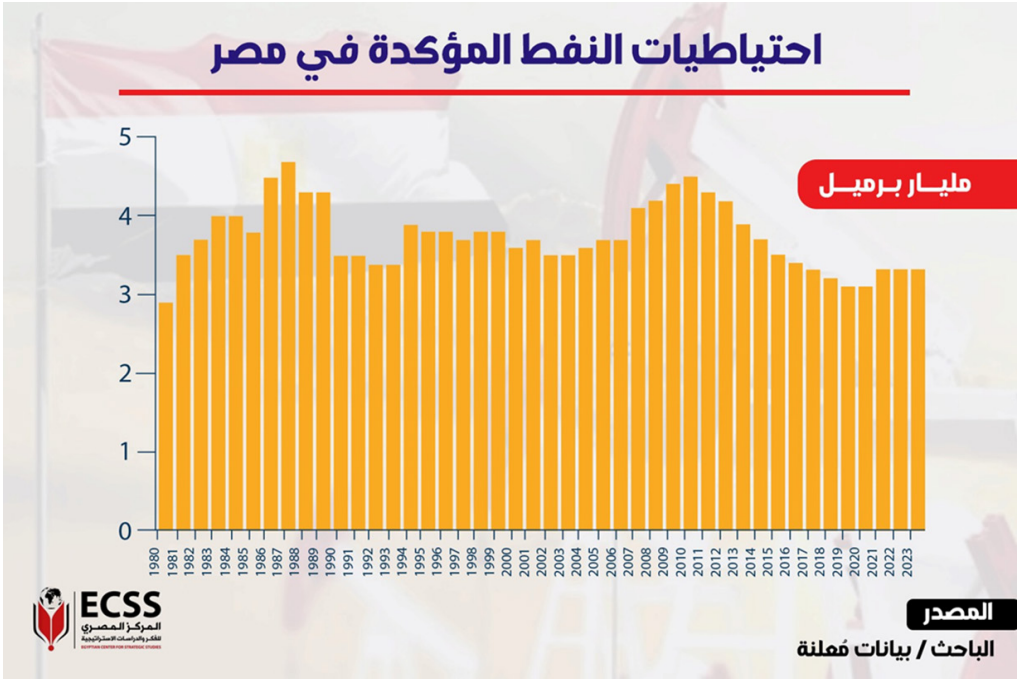

في الواقع تُعد مصر من ضمن أكبر عشر دول منتجة للنفط في القارة الأفريقية لعام 2023، وتنتج

نحو 582 ألف برميل يوميًا، وتحتل المرتبة الخامسة ولديها أكبر سعة لتكرير النفط الخام في القارة الأفريقية ومع زيادة الطلب من الأسواق الأوروبية تتطلع إلى تحسين أنشطة البحث والاستكشاف، مع التركيز بشكل خاص على حفر آبار استكشافية جديدة وذلك بهدف إضافة احتياطيات جديدة من النفط الخام (الطريق الأمثل لتحقيق الإكتفاء الذاتي من المنتجات والمشتقات البترولية).

وعليه يمكن القول، إن مصر تحظى بدور رئيس في أسواق الطاقة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث يرجع ذلك على الأرجح إلى القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي عند مفترق طرق التجارة الدولية للنفط الخام والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التحكم في مسارين رئيسيين للنقل في قناة السويس وخط أنابيب السويس والبحر الأبيض المتوسط (سوميد).

الاستراتيجية المصرية التي تهدف إلى زيادة طاقات مصافي التكرير القائمة أنجزت عددًا من المشروعات المهمة، وذلك بهدف تأمين إمدادات المنتجات النفطية بالسوق المحلية، بشكل كامل خلال العام الجاري (2024).

حيث يجري حاليًا الإسراع في تنفيذ مشروعات تكرير جديدة بإجمالي استثمارات يبلغ حدها الأدنى أكثر من 7.5 مليارات دولار، سيتم الانتهاء من تشغيلها تباعًا، التي من أهمها مشروع توسعات مصفاة ميدور بالإسكندرية، ومجمع إنتاج السولار (الديزل) بشركة أنوبك في أسيوط، وتوسعات شركة السويس لتصنيع البترول متمثلة بمجمع التفحيم وإنتاج السولار، ومشروع تقطير المتكثفات بشركة النصر للبترول بالسويس، ومشروع التقطير الجوي بمصفاة أسيوط لتكرير البترول.

الدولة المصرية تعمل جاهدة على زيادة معدلات الحفر والتنقيب، وذلك بهدف زيادة احتياطياتها النفطية.

يُعد النفط الخام بمثابة المحرك الرئيس لكل خطط التنمية، فلا يمكن إعداد تنمية زراعية أو صناعية أو إسكانية بدون وجود غاز أو كهرباء أو أسفلت، حيث إن كل عناصر التنمية في حاجة ملحة إلى الطاقة، وعليه يُعد النفط الخام عنصرًا استراتيجيًا في هذه المعادلة (نقطة التوازن).

وعليه، تسعى الدولة إلى خفض فاتورة استيراد المشتقات النفطية في ظل ارتفاع مستويات الطلب المحلي على المشتقات البترولية، وتُشكل زيادة إنتاج النفط في مصر إحدى أدوات الحكومة لتحقيق أهدافها، خاصة أن حجم استهلاك الدولة من الديزل يصل إلى حوالي 12 مليون طن سنويًا، والبنزين حوالي 6.7 مليون طن، لذلك يجب تعزيز الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف وذلك عن طريق زيادة طرح المزايدات للمناطق الواعدة ذات التقديرات العالية من الاحتياطي النفطي. بالإضافة إلى ضرورة تنويع شحنات النفط الخام وذلك من خلال تنويع المنابع وذلك لأن الغرض الرئيس هو الوصول إلى نقطة التوازن بين الاستهلاك المحلي ومستويات الإنتاج (الإشكالية الرئيسية هي كيفية الوصول إلى نقطة التوازن بين الإنتاج والاستهلاك)،

لذلك من الحلول السريعة ضرورة التعاون مع دول الجوار فيما يتعلق بمسألة زيادة شحنات النفط الخام وضخها في معامل التكرير والتي لا تعمل بالطاقة القصوي حاليًا وضرورة استغلال ضعف البني التحتية في بعض دول الجوار، والجدير بالذكر أن مصر تمتلك القدرة الأكبر في تكرير النفط الخام فى القارة الأفريقية، وبالإضافة إلى أن العمل على سرعة الإنتهاء من المشروعات الجديدة، سيعمل على توافر قدرات إضافية تساعد على تعزيز أمن الطاقة في مصر، بالإضافة إلى تحقيق هدف الإكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية.

هناك فجوة كبيرة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك والطلب المحلي من النفط الخام ومشتقاته البترولية ومن اعتماد الدولة المصرية على الواردات النفطية، ولذلك نجد أنه هناك احتمالية كبيرة في أن يُسهم ارتفاع مستويات أسعار النفط في زيادة فاتورة الواردات النفطية بما قد يؤثر على الاحتياطي النقدي المصري بشكل سلبي.

واستكمالًا لما سبق، يجب دراسة تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية، وطرحها للحوار المجتمعي، حيث سيسمح التسعير التلقائي بوجود مرونة، بما يحمي الموازنة والاقتصاد المصري من تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام، ونجد أنه على الرغم من الحديث عن رفع الدعم عن الوقود منذ بدء تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي قبل أكثر من 5 أعوام، فإن التسعير الحالي ليس تلقائيًا، حيث إن التسعير التلقائي للوقود في مصر يعني الوصول به إلى تحرير كامل، وربطه بالتغيرات العالمية، بحيث لا تتحمل الدولة أي أعباء مالية.

وعلى الرغم من الأسعار الحالية؛ فلا تزال أسعار البنزين في مصر في قائمة الأرخص عربيًا؛ إذ إن معدل السعر الحالي البالغ 12.50 جنيهًا (0.27 دولارًا / السعر الحالي للتر بنزين 92 الأكثر تداولًا). حيث احتلت مصر المركز الرابع على مستوى العالم فى الدول الأرخص فى أسعار الوقود وذلك في نهاية شهر مارس الماضي، كما هو موضح في الشكل التالي.

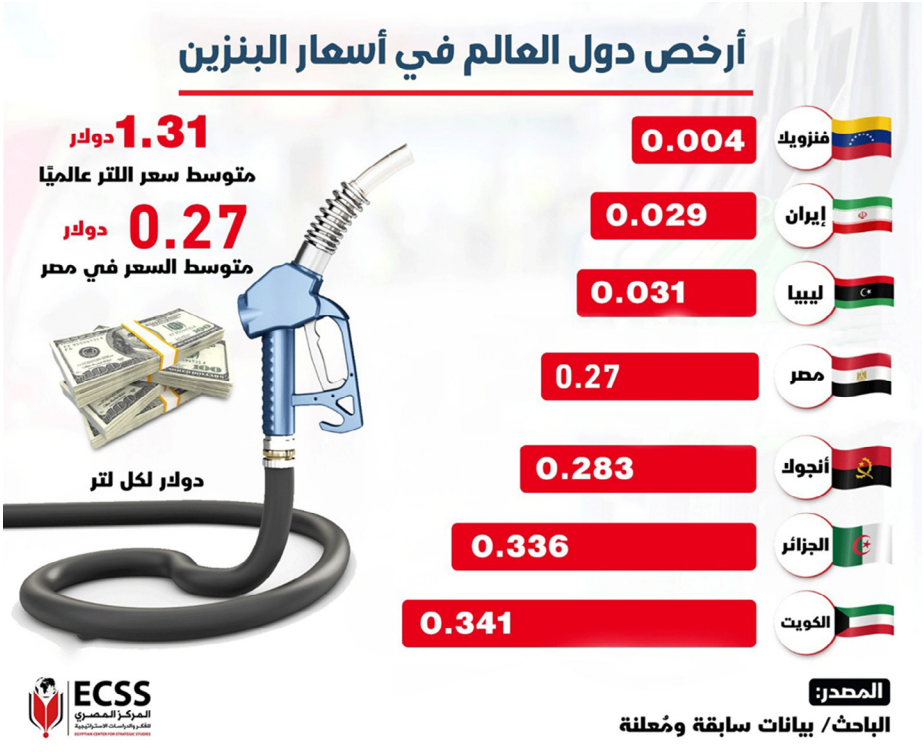

تُعد صناعة النفط الخام في مصر من الأقدم عالميًا، إذ تعود بدايتها إلى القرن الـ 19، ويبلغ احتياطي النفط في مصر حوالي 3.3 مليار برميل بنهاية 2023، وهو المستوى نفسه المسجل في عامي 2022 و2021.

ووفقًا لما سبق، تتبلور ملفات ومحاور تحقيق الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي من المنتجات والمشتقات البترولية خلال الفترة المقبلة في النقاط التالية:

- زيادة وجذب الاستثمارات في الطاقة الأحفورية أو التقليدية.
- تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استخداماتها.
- زيادة وتعزيز أنشطة البحث والاستكشاف وإضافة احتياطيات جديدة.

- ترشيد استخدام النفط التقليدي وذلك من خلال زيادة الحوافز ضمن برامج تعويض السيارات القديمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في صناعة البتروكيماويات والتكرير.
- تسريع خطط تأهيل ورفع قدرات معامل التكرير.

خلاصة القول، تطورات خطيرة شهدها ملف النفط والطاقة العالمي وذلك منذ عام 2022، حيث تُعد الأسواق النفطية العالمية مرتبطة ببعضها البعض، حيث إن تأثر سعر النفط العالمي سيؤثر على أسعار البنزين وغيره من المشتقات والمنتجات البترولية في جميع دول العالم. وعليه تأثرت مصر كبقية دول العالم بالارتفاعات

السعرية والتي شهدتها أغلب الأسواق النفطية على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن الدولة المصرية بذلت جهودًا كبيرًا بهدف الحفاظ على السيطرة على أسعار البنزين والمشتقات البترولية، حيث تحملت عبئًا ماليًا كبيرًا، وذلك لدعم المواد البترولية بالإضافة إلى القدرة المصرية على توفير المنتجات البترولية محليًا، وهو الأمر الذي قلص الإعتماد على الاستيراد بشكل كبير خلال العام الماضي (2023)، وذلك لوجود خطة إستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات البترولية خلال العام الجاري، عن طريق التوسع في إنشاء معامل التكرير، وهو الأمر الذي سيساعد الدولة فى إطالة حالة الاستقرار والاستدامة فى ملف المنتجات والمواد البترولية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الحفر الاستكشافي، وتعزيز التعاون الإقليمي في صناعة النفط الخام والغاز الطبيعي.

الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة

أمل إسماعيل

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أطلقت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) تقريرا محدثا عن حالة الاستثمارات العالمية في الطاقة خلال 2023-2024 والفترة السابقة، ويسلط التقرير الضوء على عدة جوانب رئيسية للمشهد الاستثماري الحالي، بما في ذلك الضغوط المستمرة على التكلفة وأسعار الفائدة، والاستراتيجيات الصناعية الجديدة التي تتبناها الاقتصادات الكبرى لتعزيز تصنيع الطاقات النظيفة، والسياسات التي تدعم حوافز الإنفاق على الطاقات النظيفة، ويعرض وجهات نظر هامة بشأن أمن الطاقة والقدرة على تحمل التكاليف. حيث يغلب الاتجاه العالمي للاستثمار في الطاقة النظيفة لتحقيق أهداف المناخ المعلنة في قمة المناخ(COP28) والمتمثلة في مضاعفة قدرات الطاقة المتجددة ثلاث مرات، ومضاعفة معدلات كفاءة الطاقة مرتين، وذلك لمواجهة التغيرات المناخية والحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية لما دون 1.5 درجة مئوية.

نظرة على الاستثمارات العالمية في الطاقة

يستثمر العالم الآن في الطاقة النظيفة مايقرب من ضعف مايستثمره في الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يتجاوز الاستثمار العالمي في الطاقة 3 تريليون دولار لأول مرة خلال عام 2024؛ منها 2 تريليون دولار مخصصة لتقنيات الطاقة النظيفة

والبنية التحتية. وقد تسارع الاستثمار في الطاقة النظيفة منذ عام 2020، وأصبح الإنفاق على الطاقة المتجددة والشبكات والتخزين أعلى من إجمالي الإنفاق على الوقود الأحفوري (النفط والغاز والفحم). على الرغم من ذلك لاتمثل اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ماعدا الصين سوى حوالي 15% من الإنفاق العالمي على الطاقة النظيفة، ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لذلك في ارتفاع تكلفة رأس المال لمشاريع الطاقة النظيفة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية خارج الصين، والتي غالبا ما تبلغ ضعفي أو ثلاثة أضعاف التكلفة في الاقتصادات المتقدمة.

يتوقع التقرير أن استثمارات الطاقة النظيفة يمكن أن تصل إلى 320 مليار دولار في عام 2024، بزيادة أكثر من 50% منذ عام 2020. ويعكس التقدم الذي تحقق في الهند والبرازيل وأجزاء من جنوب شرق آسيا وأفريقيا مبادرات سياسية جديدة، وتحسين البنية الأساسية للشبكات، وتبلغ استثمارات أفريقيا في الطاقة النظيفة في عام 2024، أكثر من 40 مليار دولار ، أي ضعف ما كانت عليه في عام 2020.

يسيطرمجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية الكهروضوئية على استثمارات الطاقة المتجددة لتبلغ 500 مليار دولار في عام 2024، متجاوزة جميع مصادر التوليد الأخرى مجتمعة، ويليها الاستثمار في طاقة الرياح البرية، حيث أنتج كل دولار تم استثماره في طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية علم 2023، إنتاج طاقة أكبر بمقدار 2.5 مرة من الدولار الذي تم إنفاقه على نفس التقنيات قبل عقد من الزمن. ومن ثم أدي كذلك لنمو في مجال البطاريات لتخزين الطاقة ، ومن المتوقع أن تتجاوز 50 مليار دولار أمريكي في عام 2024. لكن الإنفاق يتركز بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة والصين.

كما يمكن أن تنتعش الاستثمارات في الطاقة النووية في عام 2024، مع ارتفاع حصتها إلى ٪9 في استثمارات الطاقة النظيفة بعد عامين متتاليين من الانخفاض. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات في الطاقة النووية إلى 80 مليار دولار في عام 2024، أي ما يقرب من ضعف مستوى عام 2018، الذي كان أدنى مستوى

خلال عقد من الزمن.

وبالنسبة إلى الاستثمارات في البنية التحتية والشبكات فكان الاستثمار آخذ في الارتفاع. وبعد ركود عند نحو 300 مليار دولار أمريكي سنويا منذ عام 2015، من المتوقع أن يصل الإنفاق إلى 400 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مدفوعا بالسياسات والتمويل الجديد في أوروبا والولايات المتحدة والصين وأجزاء من أمريكا اللاتينية. وتمثل الاقتصادات المتقدمة والصين 80% من الإنفاق العالمي على الشبكات. وقد تضاعف الاستثمار في أمريكا اللاتينية تقريبا منذ عام 2021، ولا سيما في كولومبيا وتشيلي والبرازيل، حيث تضاعف الإنفاق في عام 2023 ومع ذلك، لا يزال الاستثمار منخفضا بشكل مثير للقلق في مناطق أخرى.

وتشير التقديرات أن الاستثمارات في مجال النفط والغاز تزداد بنسبة 7% في عام 2024 لتصل إلى 570 مليار دولار ، بعد زيادة بنسبة 9% في عام 2023. وتقود ذلك شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط وآسيا، التي زادت استثماراتها في النفط والغاز بما يزيد عن 50% منذ عام 2017، وهي تمثل تقريبًا كامل الزيادة في الإنفاق للفترة 2023-2024. وشهد الاستثمار في الفحم ارتفاعا مضطردا في السنوات الأخيرة، وتمت الموافقة على توليد أكثر من 50 جيجاوات من الطاقة بلا هوادة باستخدام الفحم في عام 2023، وهو أعلى مستوى منذ عام 2015، وكان كل هذا تقريبا في الصين.

أما الاستثمار في الوقود منخفض الانبعاثات فيمثل 1.4% فقط من الإجمالي الذي يتم إنفاقه على الوقود الأحفوري (مقارنة بنحو 0.5% قبل عقد من الزمن). فنجد ارتفاع في استثمارات محللات الهيدروجين الكهربائية إلى حوالي 3 مليارات دولار أمريكي سنويًا، على الرغم من أنها لا تزال مقيدة بسبب عدم اليقين بشأن الطلب ونقص المتعهدين الموثوقين. وقد وصلت الاستثمارات في وقود الطيران المستدام إلى مليار دولار ، في حين سيتم تخصيص 800 مليون دولار أمريكي لمشاريع احتجاز الهواء المباشر ، كما تم الاعلان عن نحو 20 مشروعًا تجاريًا لاستخدام احتجاز الكربون وتخزينه (CCUS) في سبعة بلدان خلال عام 2023.

شكل (1) : الاستثمارات العالمية في الطاقة النظيفة والوقود الأحفوري 2015:2024

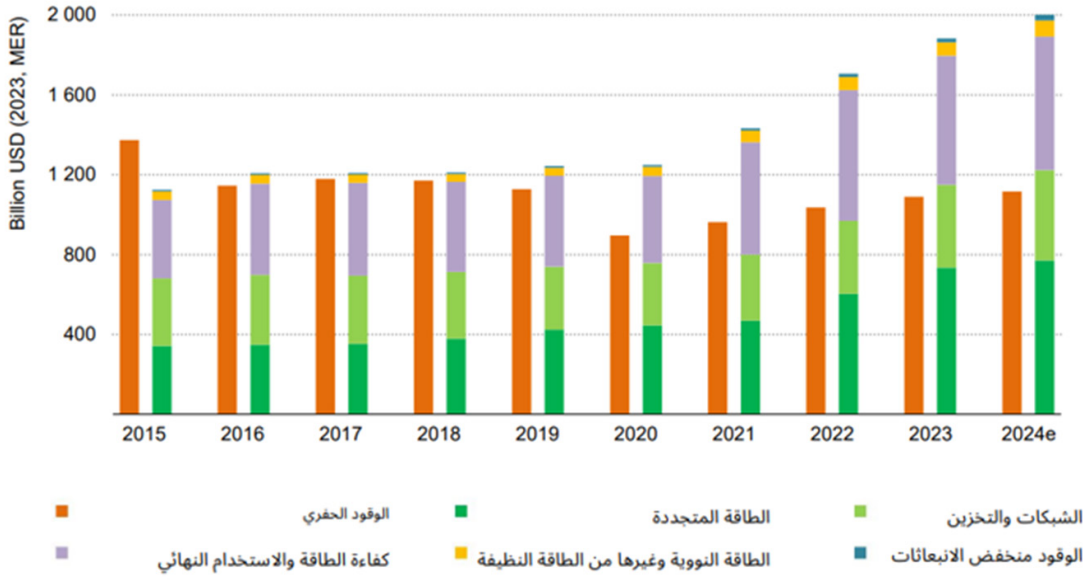

كيف يمكن تحقيق أهداف المناخ

يتطلب تحقيق أهداف تحول الطاقة ومواجهة تغير المناخ وخاصة تلك المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP 28) والمتمثل في زيادة الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة معدلات كفاءة الطاقة مرتين بحلول عام 2030، مضاعفة الاستثمارات وخاصة في الأسواق الناشئة والبلدان النامية بخلاف الصين أربع مرات.

إن تحقيق صافي انبعاثات صفرية على مستوى العالم بحلول عام 2050، يعني انخفاض الاستثمار السنوي في النفط والغاز والفحم بأكثر من النصف، من مايزيد قليلاً عن تريليون دولار في عام 2024، إلى أقل من 450 مليار دولار سنويًا في عام 2030، مع زيادة الإنفاق على الوقود منخفض الانبعاثات بنحوعشرة أضعاف إلى حوالي 200 مليار دولار في عام 2030.

ويتطلب هدف مضاعفة وتيرة تحسين كفاءة استخدام الطاقة بذل جهد إضافي أكبر. في حين أن الاستثمار في قطاع النقل الكهربي قوي نسبًيا ويحقق مكاسب مهمة في مجال كفاءة الطاقة، في حين انخفضت استثمارات الكفاءة في المباني في عام 2023، ومن المتوقع أن تنخفض أكثر في عام 2024. حيث هناك حاجة إلى مضاعفة المعدل السنوي الحالي للإنفاق على كفاءة الطاقة والكهرباء بمقدارثلاثة أضعاف إلى حوالي 1.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2030، لتحقيق هدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

شكل (2): استثمارات الطاقة النظيفة حسب المنطقة في الفترة 2019-2024

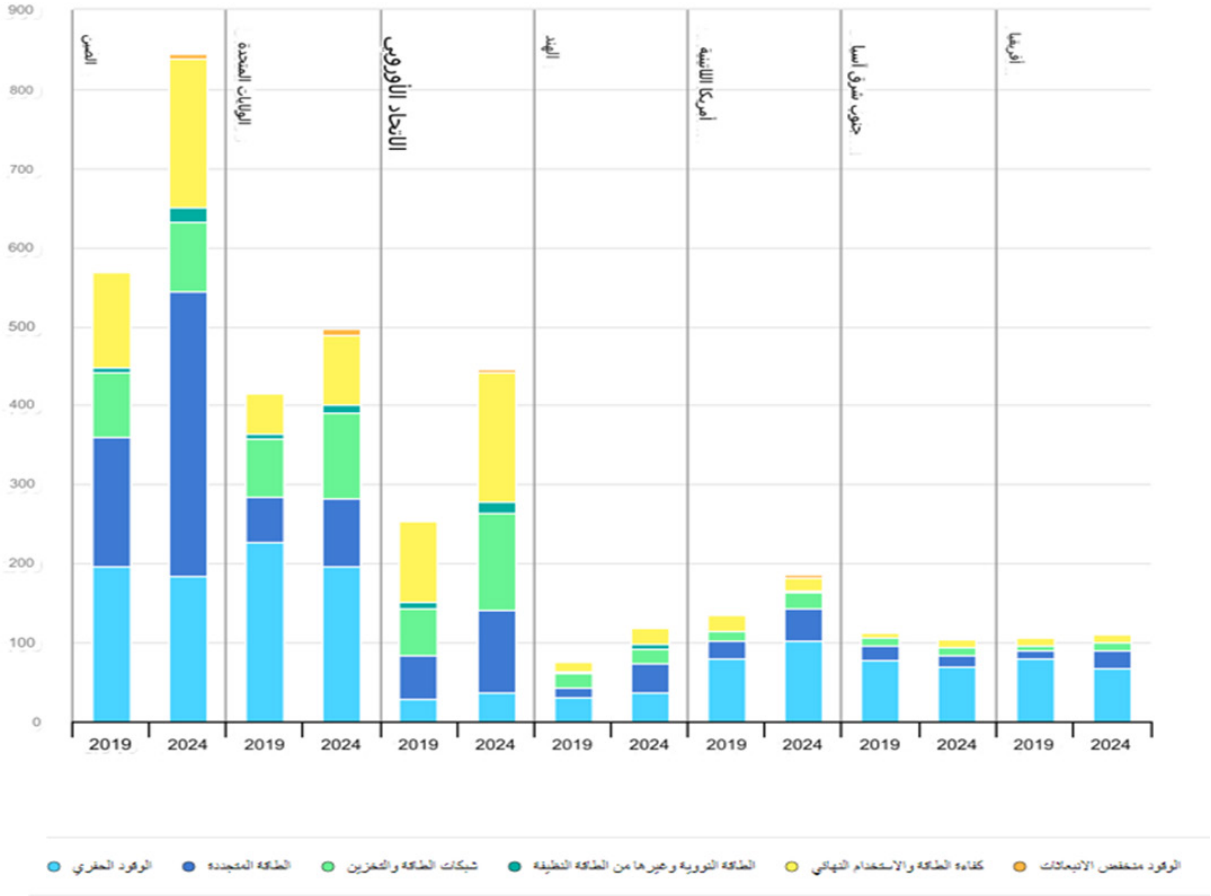

استثمارات الطاقة النظيفة حول العالم

- **الولايات المتحدة**

اتخذت الولايات المتحدة خطوات مهمة لزيادة الاستثمارات في الطاقة النظيفة، تجاوزت هذه الاستثمارات الإنفاق على الوقود الأحفوري في عام 2020 ، حتى بلغت 280 مليار دولار في عام 2023. وكان ذلك مدفوعا بتطوير عدد من السياسات والقوانين وعلى رأسها: قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف لعام 2021 الصادر عن الحزبين الجمهوري والديمقراطي، والذي خصص حوالي 550 مليار دولار للطاقة النظيفة والبنية التحتية، وقانون خفض التضخم الأمريكي (IRA) لعام 2022، الذي يوفر ما يقدر بنحو 550 مليار دولار للطاقة النظيفة والبنية التحتية، وتمويل بقيمة 370 مليار دولار لتعزيز أمن الطاقة ومكافحة تغير المناخ، مما أدي إلى جذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص.

- **الإتحاد الأوروبي**

يعد الإتحاد الأوروبي من المناطق الرائدة في نشر الطاقة النظيفة، وقد تكثف الزخم السياسي على مستوى الإتحاد بسبب أزمة الطاقة العالمية التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا وما تلا ذلك من قطع إمدادات الغاز جراء اعتماده على الوقود المستورد. في عام 2023، بلغ إجمالي الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة حوالي 110 مليار دولار ، بزيادة حوالي 6% عن العام السابق. لا تزال الدنمارك وألمانيا في طليعة قطاع طاقة الرياح في أوروبا، على الرغم من التحديات المستمرة المتعلقة بالربحية. وقادت إسبانيا الطفرة في اعتماد الطاقة الشمسية . وارتفع الاستثمار في شبكات الطاقة بأكثر من 20% في عام 2023، ليصل إلى ما يقرب من 65 مليار دولار ، وهو تطور إيجابي يعكس الحاجة إلى المزيد من الربط البيني للشبكات، خاصة لتسهيل تدفق الطاقة إلى أسواق أوروبا الوسطي.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي هدفاً للوصول إلى خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 1990، والوصول إلى الحياد المناخي بحلول منتصف القرن. فضلا عن الاهتمام بجميع مراحل سلاسل التوريد لتقنيات الطاقات النظيفة وعليه اعتمدت المفوضية الأوروبية قانون الصناعة الصفرية الصافية مؤخرا في يونيو 2024، لتعزيز تصنيع التكنولوجيات النظيفة، بهدف تلبية 40% من احتياجات مكونات الطاقات النظيفة في الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2030 وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية.

- **الصين**

ظلت الاستثمارات الصينية في الطاقة قوية للغاية، حيث تمثل ثلث استثمارات الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم وحصة مهمة من نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني. وقد أعلنت الصين عن أهداف الكربون المزدوج ــ الوصول إلى ذروة انبعاثات الكربون قبل عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060 ــ وأظهرت تقدماً ملحوظاً في إضافة القدرة المتجددة في عام 2023، قامت الصين بتشغيل الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدر ما فعل العالم كله في عام 2022، بينما نمت إضافات طاقة الرياح أيضًا بنسبة 66٪ على أساس سنوي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أضافت الصين أيضاً 11 جيجاوات من الطاقة النووية، وهو ما يعد الأكبر على الإطلاق من أي دولة في العالم.

وقد حققت الصين قفزة أخري في المجالات الثلاثة - الخلايا الشمسية وبطاريات الليثيوم والمركبات الكهربائية - والتي شهدت قفزة بنسبة 30٪ في الصادرات في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، مما جعلهم عاملا رئيسيا في التجارة الصينية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات خلال عام 2024، مع توجه الجزء الأكبر من استثمارات الصين نحو الطاقة منخفضة الانبعاثات.

- **أفريقيا**

يتطلب تحقيق أهداف أفريقيا المتعلقة بالطاقة والمناخ بحلول عام 2030 استثمارات سنوية تزيد على 200 مليار دولار حتى نهاية هذا العقد، وبرغم ذلك لا تعد هذه الاستثمارات كافية لوضع القارة على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في الوقت الحالي؛ تعادل استثمارات الطاقة 1.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، بينما تمثل استثمارات الطاقة النظيفة رغم ارتفاعها 2% فقط من الإجمالي العالمي. ولا يعتمد التمويل على مشروعات انتاج الطاقات المتجددة فقط، وإنما يجب العمل على تطوير الشبكات وزيادتها وتحسين الربط البيني بين الدول، وتحسين البنية التحتية للكهرباء. بالإضافة إلى تطوير السياسات والاستراتيجيات والحد من مخاطر المشروعات في المنطقة.

- **الشرق الأوسط**

إن الاستثمار في الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط آخذ في الارتفاع، ولكن لا يزال يهيمن عليه الدور التقليدي للمنطقة كمورد للنفط والغاز. ومن المتوقع أن تصل استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط إلى ما يقرب من 175 مليار دولار في عام 2024، حيث تمثل الطاقة النظيفة حوالي 15% من إجمالي الاستثمارات. وبحلول عام 2030 سيتضاعف الاستثمار في الطاقة النظيفة أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2024.

وقد حددت خمسة من البلدان الإثني عشر في المنطقة أهدافا صافية للانبعاثات. منها؛ الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان حيث تهدفا لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، في حين أعلنت المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت هدفها لعام 2060. كما تتركز معظم الاستثمارات المتوقعة على تقنيات الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر، حيث يتوقع إنتاج 130 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، مقارنة بأقل من 5 جيجاوات اليوم في المنطقة.

أخيرا: الطاقة هي العمود الفقري للاقتصاد الحديث، وعنصر رئيسي للنمو الشامل في جميع المجالات وتحقيق تنمية حقيقية ومستدامة ترتكز على تحقيق أمن الطاقة. يمكن للطاقة المتجددة أن تساعد البلدان على التخفيف من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود أمام تقلبات الأسعار، وخفض تكاليف الطاقة. وتعتبر تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح نقطة تحولٍ إذ تتميز موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالوفرة في العديد من البلدان النامية والقدرة التنافسية من حيث التكلفة، كما أنها مصدر للحصول على إمدادات كهرباء منتظمة عندما تُقتَرن بتخزين الطاقة بالبطاريات.

وحتى يتسنى تحقيق التحول الطاقي وتوفير الطاقة للجميع، يجب أن تنمو الاستثمارات في البلدان النامية بواقع سبعة أضعاف لتصل إلى 1-2 تريليون دولار بحلول عام 2030. وسيأتي ثلثا هذه الاستثمارات من القطاع الخاص. ولكي يشارك المستثمرون في ذلك، على البلدان تدعيم مرافق الكهرباء التي يمكنها نقل وتوزيع الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة الجديدة، ووضع لوائح تنظيمية وسياسات واضحة، وإقامة مؤسسات قوية للإشراف على تطوير مشروعات الطاقة النظيفة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg